

مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية

Availability of the Elements of Forensic Accountability Implementation in Jordanian Courts

إعداد: مصطفى عبدالسلام "محمد سعيد" الحياي

إشراف: أ. د. سناء نظمي مسوده

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

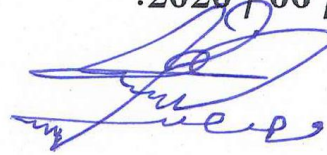
حزيران، 2020

التفويض

أنا "مصطفى عبدالسلام محمد سعيد الحيايى"، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: مصطفى عبدالسلام "محمد سعيد" الحيايى.

التاريخ: 2020 / 06 / 22.



التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الدراسة وعنوانها «مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية».

للباحث: مصطفى عبدالسلام "محمد سعيد" الحياي.

وأجيزت بتاريخ: 22 / 06 / 2020.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ. د. سناء نظمي مسوده	رئيساً ومشرفاً	الشرق الأوسط	
د. راشد محمد سلامة	عضواً داخلياً	الشرق الأوسط	
أ. د. وليد زكريا صيام	ممتحناً خارجياً	الجامعة الهاشمية	

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني وألهمني الطموح وسدد خطاي وزادني علماً، انطلاقاً من العرفان بالجميل فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى استاذتي ومشرفتي التي أحاطتني بالمتابعة والنصيحة وغمرتني بجهدا ووقتها ونهلت من علمها الاستاذة الدكتورة سناء نظمي مسوده فلها مني خالص الشكر وعظيم الامتنان.

كما أوجه شكري وتقديري إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وعلى ما تكبدوه من عناء في قراءتها وأغنائها بمقترحاتهم القيمة.

وأنتقدم بالشكر والاعتزاز لأستاذتي في كلية الأعمال بجامعة الشرق الاوسط وخاصة من هم في قسم المحاسبة.

وأنتقدم بالشكر إلى الدكتور عبد الله أحمد الدعاس والدكتور راشد محمد سلامة على نصائحهم المستمرة، ومهدوا الطريق لي لكي أصل إلى أعلى المراتب.

وأخيراً وليس آخراً، أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان والتقدير لكل من ساهم وقدم لي المساعدة والمشورة لإتمام هذه الرسالة.

الباحث

الإهداء

لكم يا من كنتم نوراً لدربي وبهجة لصدري...

إلى الغالي الساكن في أعماقي ... إلى الحبيب الغالي ... إليك يا طيب القلب والروح ... إليك يا سندي ورفعة رأسي ... إلى من يرشدني ويدلني وينور دربي في كل خطوة ... إليك والدي الشيخ عبدالسلام.

إلى الغالية ... إلى ملاكي في الحياة ... إلى بسمتي وسر وجودي ... إليك يا ينبوع الصبر والتقاؤل والأمل ... إلى من دعاؤها سر نجاحي وبلسم جراحي ... إليك أُمي الشيخة ماجدة.

إلى سندي وقوتي وملاذي ... إلى القلب الرفيق ... إليكم يا فخري وعزتي ... إليكم يا مهلميني ... إليكم أخواني وقرّة عيني محمد وأحمد.

إلى من سرن معي في دربي ... إلى من كن سندي مع أخوتي ... إلى رقيقات القلب ... إلى نور دربي وقوتي ... إليكن أخواتي وأميراتي شهد ورغده ونورا.

إلى من أشد ظهري بهم في الشدائد ... إلى من افتخر بوجودهم بجانبني ... إلى السند ... إلى أعمامي. إلى أخ لم تلده أُمي ... الود يبقى وحب الله يجمعنا على الأخاء ... إلى عز العزيز والغاليين على قلبي ... أبناء أعمامي.

إلى من وقف معي في شدتي ... إلى أصدقائي يا أسمى حب بالوجود ... إلى من يشجعني على العمل ... يا صحبة الأخيار ومصدر السعادة.

إلى معلمي الغالي ... إلى أعز ما فقدناه ... إلى من كنت أتمنى وجوده معي ... إلى الدكتور خالد الجعارات.

إليكم أهدي جهدي المتواضع...

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ
التفويض.....	ب
قرار لجنة المناقشة.....	ج
الشكر والتقدير.....	د
الإهداء.....	هـ
قائمة المحتويات.....	و
قائمة الجداول.....	ط
قائمة الأشكال.....	ي
قائمة الملحقات.....	ك
الملخص باللغة العربية.....	ل
الملخص باللغة الإنجليزية.....	م

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1-1	مقدمة.....	2
2-1	مشكلة الدراسة وأسئلتها.....	5
3-1	أهداف الدراسة.....	7
4-1	أهمية الدراسة.....	8
5-1	فرضيات الدراسة.....	9
6-1	أنموذج الدراسة.....	10
7-1	حدود الدراسة.....	11
8-1	محددات الدراسة.....	11

12	مصطلحات الدراسة.....	9-1
الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة		
15	تمهيد.....	
15	المحاسبة الجنائية.....	1-2
15	مفهوم المحاسبة الجنائية.....	1-1-2
19	نشأة وتطور المحاسبة الجنائية.....	2-1-2
20	مقومات المحاسبة الجنائية.....	3-1-2
25	أهداف المحاسبة الجنائية.....	4-1-2
28	أهمية المحاسبة الجنائية.....	5-1-2
29	مجالات تطبيق المحاسبة الجنائية.....	6-1-2
30	أساليب المحاسبة الجنائية.....	7-1-2
31	خدمات الدعم القانوني للمحاسب الجنائي.....	8-1-2
32	أوجه الاختلاف بين المحاسب الجنائي والمدقق القانوني.....	9-1-2
34	أعداد التقرير النهائي.....	10-1-2
35	الدراسات السابقة.....	2-2
35	الدراسات باللغة العربية.....	1-2-2
45	الدراسات باللغة الأجنبية.....	2-2-2
56	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....	3-2-2
الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)		
58	تمهيد.....	
58	مجتمع وعينة الدراسة.....	1-3
59	مصادر جمع بيانات الدراسة.....	2-3

59	متغيرات الدراسة.....	3-3
60	اختبار ثبات المقياس.....	4-3
61	اختبار التوزيع الطبيعي.....	5-3
62	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....	6-3

الفصل الرابع: نتائج التحليل الإحصائي

64	تمهيد.....	
64	التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة.....	1-4
65	تحليل البيانات الديموغرافية.....	1-1-4
67	وصف متغيرات الدراسة.....	2-1-4
80	نتائج اختبار الفرضيات.....	2-4

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

86	تمهيد.....	
86	نتائج الدراسة.....	1-5
89	توصيات الدراسة.....	2-5

المراجع

92	قائمة المراجع باللغة العربية.....	1
96	قائمة المراجع باللغة الأجنبية.....	2
100	المراجع الإلكترونية.....	3

الملحقات

قائمة الجداول

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الفصل - رقم الجدول
33	أوجه الاختلاف بين المحاسب الجنائي والمدقق القانوني	1-2
53	ملخص الدراسات باللغتين العربية والأجنبية	2-2
60	اختبار ألفا كرونباخ	1-3
61	قيم اختبار التوزيع الطبيعي	2-3
65	تحليل البيانات الديموغرافية	1-4
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول	2-4
71	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني	3-4
74	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث	4-4
77	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع	5-4
80	اختبار الفرضية الرئيسية (H_0)	6-4
81	اختبار الفرضية الفرعية الأولى (H_{01})	7-4
82	اختبار الفرضية الفرعية الثانية (H_{02})	8-4
83	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (H_{03})	9-4
84	اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (H_{04})	10-4

قائمة الأشكال

الصفحة	محتوى الشكل	رقم الفصل - رقم الشكل
10	أنموذج الدراسة	1-1

قائمة الملاحق

الصفحة	محتوى الملحق	رقم الملحق
102	أداة الدراسة (الاستبانة)	1
109	قائمة بأسماء السادة محكمي أداة الدراسة (الاستبانة)	2
110	مخرجات برنامج التحليل الإحصائي	3

مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية

إعداد: مصطفى عبدالسلام محمد سعيد الحياي

إشراف: أ. د. سناء نظمي مسوده

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية لفض القضايا ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة، وذلك من خلال معرفة مدى توفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية، وتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة، والمهارات اللازمة، وتوفير بيئة تنظيمية وتشريعية، لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.

واعتمد الباحث في إعداد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وحيث تكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات القانونيين البالغ عددهم (403) مدقق (جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2020). وتتمثل عينة الدراسة من عينة قصدية يبلغ عددها (197) مدقق، وروعي أن يكون المستجيبون مسجلين كشاهد خبير في المحاكم الأردنية، وتم توزيع استبانة على عينة الدراسة استرد منها (124) استبانة صالحة للتحليل مثلت ما نسبته (62.9%) من عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية، وبحيث تبين توفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية، وتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية والمهارات اللازمة، وتوفرت بيئة تنظيمية وتشريعية لتطبيق المحاسبة الجنائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة في المحاكم الأردنية.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أبرزها: ضرورة اعتماد مساق المحاسبة الجنائية ضمن مناهج التعليم الأساسية في الجامعات الأردنية، وحيث تخرج أجيال من المحاسبين يمتلكون مهارات استخدام البرامج الحاسوبية في النزاعات المالية الإلكترونية وقرصنة الأنترنت والمعلومات. الكلمات المفتاحية: المحاسبة الجنائية، مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية، المحاكم الأردنية.

Availability of the Elements of Forensic Accountability Implementation in Jordanian Courts

Prepared By: Mustafa Abdulsallam Mohammedsaeed Al-Hayaly

Supervised By: Prof. Sanaa Nazmi Maswadeh

The present study aimed to explore the extent of availability of the elements of forensic accountability implementation in Jordanian courts in order to settle the cases of financial nature in a fair manner. It aimed to explore that through identifying the extent of availability of the financial data (evidence) that is required for forensic accountability implementation. It aimed to explore the extent of having the required academic qualification, expertise and skills by forensic accountants. It aimed to explore the extent of availability of the required organizational and legislative environments for forensic accountability implementation when settling the disputes of financial nature in a fair manner.

The researcher adopted a descriptive analytical approach. The population consists from all the certified auditors (403) auditors (Jordanian Association of Certified Public Accountants, 2020).

The researcher selected a simple random sample that consists from (197) auditors. The names of the sampled auditors are listed in Jordanian court records as expert witnesses. After distributing the questionnaire forms to the Purposive sample, (124) forms were retrieved and considered valid for statistical analysis. That represents (62.9%) of the study's sample.

The study reached many results and the most important of them are: It was found that the elements of forensic accountability implementation in Jordanian courts are available. It was found that the financial data (evidence) that is required for forensic accountability implementation is available. It was found that forensic accountants have the required academic qualification, expertise and skills, it was found that the required organizational and legislative environments is available for forensic accountability implementation when settling the disputes of financial nature in a fair manner.

The study recommended several recommendations and the most important of them are: The necessity of adopting a forensic accountability course within the basic educational curricula in Jordanian universities, where can able to graduate generations of accountants possess the necessary skills of using computer software in electronic financial disputes and hacking the Internet and information.

Keywords: Forensic Accountability, Elements of Forensic Accountability Implementation and Jordanian Courts.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 مقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 أنموذج الدراسة

7-1 حدود الدراسة

8-1 محددات الدراسة

9-1 مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 مقدمة

في ضوء ما تعاني منه الكثير من دول العالم من حالات غش والاحتيال والتضليل في إعداد التقارير والقوائم المالية وما صاحب ذلك من انتشار المخاطر والأزمات وحدوث الكثير من الانهيارات المالية للعديد من منظمات الأعمال العالمية الكبرى، مما ترتب على ذلك كثير من الدعاوي والمنازعات الجنائية نتيجة فقدان المصداقية للمعلومات المحاسبية، وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة للبحث عن أسباب ووسائل حديثة لمواجهة كل من الغش والاحتيال والفساد المالي وكذلك الحاجة إلى استعانة بخبرات متخصصة ومهارات متميزة لإبداء الرأي حول الدعاوي الجنائية.

إن انتشار الفساد وقضايا الغش والاحتيال في الآونة الأخيرة بشكل كبير قلل من مصداقية السجلات والقوائم المالية، لذلك أغلب مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى طرف آخر يعتمدون عليه في تدقيق هذه السجلات واكتشاف مدى صحة هذه القوائم المالية وخلوها من الفساد والتضليل ومن هنا ظهر مفهوم المحاسبة الجنائية (Forensic Accounting)، باعتبارها أداة شاملة للتحري والتحقيق في السجلات والقوائم المالية بخصوص إدعاءات محتملة بارتكاب الغش والاحتيال والمحاولة في تسوية النزاعات المالية باستخدام القوانين والتشريعات (Singleton, 2010).

وتتألف المحاسبة الجنائية من مصطلحين هما (المحاسبة، والجنائية) فالمحاسبة هي تسجيل العمليات المالية التي تتعلق بالأعمال وتسجل الأحداث الاقتصادية تسجيلاً شاملاً منتظم وتتضمن المحاسبة عمليات تلخيص وتحليل تلك العمليات المالية، أما الجنائية فهي غالباً ما تكون ذات صلة بمحاكم القانون فينتج عند دمج هذين المصطلحين المحاسبة الجنائية التي تعنى بتطبيق المفاهيم والمعايير المحاسبية والمتعلقة بالجانب المحاسبي والأنظمة والتشريعات القانونية من أجل فض النزاعات ذات الطابع المالي بعدالة.

وبهذا أصبحت المحاسبة الجنائية تتطلع إلى التعامل مع القضايا المالية بشكل أبعد من الأرقام بحيث تستعين بالقانون ومهارات التدقيق وأساليب التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم من أجل فض النزاعات ذات الطابع المالي بصورة عادلة.

ومن الجدير بالذكر أن المحاسبة الجنائية ظهرت قديماً في اسكتلندا عام (1824)، حيث تم العثور على شهادات أعطيت للمحاسبين آنذاك تتعلق بإجراءات التحكيم والمشاركة في فض النزاعات بالمحاكم، ولقد انتشرت المحاسبة الجنائية من خلال الولايات المتحدة وبريطانيا، في عام (1982) صدر أول كتاب للمحاسبة الجنائية بعنوان "المحاسب كشاهد خبير"، وفي عام (1986) أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لائحة تتضمن خدمات التقاضي التي يقوم بها المحاسب (Herbert, 2011).

كما أن المحاسبة الجنائية تحتاج إلى توفر مجموعة من المقومات الأساسية لممارسة هذه المهنة، ولم تقتصر هذه المقومات على الخبرة واحتراف المحاسبة والتدقيق فقط بل تتطلب الفهم الصحيح للبيانات المالية والقدرة على استيعابها بعمق وتحليلها بشكل صحيح، ومن المقومات اللازمة توفر المؤهلات العلمية والعملية ومن أبرزها أن يمتلك المحاسب المعرفة بالقانون والقضايا المحاسبية، والقدرة على التقدير والتنظيم والقدرة على إيجاد البدائل بشكل عادل.

ومما يساعد القضاة بشكل كبير في المحاكم أن يكون المحاسب المسجل "كشاهد خبير" على مستوى عالٍ من التدريب والمهارات واستخدامها في حل النزاعات ذات الطابع المحاسبي والمالي للوصول للحقيقة فيلعب دوره في المحاكم بالصورة المطلوبة إذا طبق هذه المهارات في سلوكياته.

وقد يلعب المحاسب المسجل كشاهد خبير أدواراً أخرى فقد يقوم بدور المستشار المتمثل في أن يقدم المحاسب الجنائي رأيه كمستشار في قضايا أو حقائق من أجل حل نزاع أُحيل إلى القضاء، ودور الوسيط المتمثل في انتداب المحاسب القانوني المسجل كوسيط من أحد أطراف النزاع لينوب عنه ويوجهه بشكل قانوني من غير انحياز وبصورة موضوعية، ويلعب المحاسب المسجل كشاهد خبير دور المحكم والمتمثل في حل النزاع بين الأطراف التي يتم فيها عرض النزاع على محكم (شاهد خبير) لأيجاد طريقة لحل النزاع بطريقة عادلة (الكبيسي، 2011).

ولاكتمال مهمة المحاسب الجنائي وإتمامها بالشكل الصحيح فإنه لا بد من وجود بيئة تنظيمية وتشريعية تسن مجموعة من القواعد القانونية التي تصدر من الجهات المسؤولة عن تحديد العلاقة بين الافراد والبيئة المحيطة بهم حيث تعتبر عملية تنظيم أي مهنة هو الأساس في تحقيق أهداف هذه المهمة وإنجازها بالشكل الصحيح.

لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في مقومات المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية، لفض النزاعات والخلافات في القضايا المالية والمحاسبية المتنوعة، بالاستعانة بالأدلة المحاسبية الجنائية، والمؤهلات العلمية والعملية، والمهارات والخبرات اللازمة لشاهد الخبير، وبوجود بيئة تنظيمية وتشريعية من قبل الجهات المنظمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

أظهرت العديد من الدراسات السابقة (برغل، 2015)، و(شعبان، 2015)، و(عليقات، 2016)، و(الكبيسي، 2016)، و(عبيد، 2018)، و(العرفي، 2018)، و(الهنيني، وسلامة، 2018) و(صيام، وعبد الله، 2019) في المجال المحاسبي بأن الاهتمام بتطبيق المحاسبة الجنائية يعد فاعلاً في مجابهة وصد حالات الغش والاحتيال والتضليل المالي من خلال خدماتها المتعددة، ومع زيادة قضايا الفساد وتكرار المشاكل المتعلقة بالغش والاحتيال المالي ظهرت الحاجة إلى وجود ما يضبط الوسط المالي ويحفظ حقوق وثقة كافة الاطراف المستخدمة لهذه الأموال.

لذا أشار (Enofe, Omagbon & Ehigiator, 2015) إلى أن هناك طلب متزايد لخدمات المحاسبة الجنائية نتيجة زيادة ممارسة الاحتيال والغش في معظم الشركات والمؤسسات حول العالم في الآونة الأخيرة، لذلك أصبح التركيز مهم على ضرورة تطبيق المحاسبة الجنائية لما لها من دور في حل النزاعات التي تستدعي وصولها للمحكمة، فيقوم هو بدور الشاهد الخبير، كما لها دور في كشف حالات الغش والتزوير في البيانات المالية والسعي إلى إيصال بيانات مالية خالية من الغش والتلاعب لمستخدميها لتسهيل عملية اتخاذ القرارات.

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

- ما مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية لفض القضايا أو النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تتوفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة

عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني؟

2- هل يتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لفض

النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني؟

3- هل يتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمهارات اللازمة لفض النزاعات ذات

الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني؟

4- هل تتوفر بيئة تنظيمية وتشريعية في المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة

عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني؟

3-1 أهداف الدراسة

شكلت اهداف الدراسة من هدف رئيسي يستتبط منه عدة اهداف فرعية على النحو التالي:

- معرفة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية وبصورة عادلة.

ومن خلال هذا الهدف تندرج عدة أهداف فرعية على النحو التالي:

1- معرفة مدى توفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.

2- معرفة مدى تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.

3- معرفة مدى تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمهارات اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.

4- معرفة مدى توفر بيئة تنظيمية وتشريعية في المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.

4-1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة بالتعرف على مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية، لما لها من دور مهم في حل النزاعات المالية بصورة عادلة وضبط الاحتيال والغش والتلاعب في البيانات المالية، وتبرز أهمية الدراسة في أهمية النقاط التالية:

- 1- مساعدة مدقق الحسابات في تزويده في معلومات عن بعض الحالات التي يوجد فيها فساد لمساعدته في تقديم رأياً فنياً محايداً عن حقيقة النشاط.
- 2- القاء الضوء على أهم المتطلبات العلمية والعملية والمهارات اللازم توافرها في المحاسب الجنائي لتساعده في تطبيق مهنة المحاسبة الجنائية بشكل فعال وتحقيق الغاية المرجوة منه والتي تتلخص في تحقيق العدالة وفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.
- 3- مساعدة المحاكم الأردنية في تعزيز الحفاظ على الموارد وتحقيق العدالة من خلال تقديم الادلة للمحاكم الجنائية، لغرض استخدامها لفض النزاع المالي بعدالة وبيان مدى دقة وحجية الادلة المقدمة في الإثبات.
- 4- مساعدة الباحثين والمهتمين في التوصل إلى بعض المقترحات من خلال النتائج المقدمة التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل، في قضايا المحاسبة الجنائية.
- 5- مساعدة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على بيانات مالية خالية من الأخطاء والتلاعب مما يساعد في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافهم.

6- تزويد ادارات الجامعات الأردنية بالمقومات الواجب توفرها في المحاسب الجنائي وبغرض تطوير الخطط الدراسية لعلم المحاسبة بحيث تواكب متطلبات العصر وتعتمد مساق المحاسبة الجنائية ضمن مساقاتها وبما يعزز من قدرتها على تزويد السوق المحلي بكفاءات قادرة على تطبيق مهنة المحاسبة الجنائية.

1-5 فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية وما ينبثق منها من فرضيات فرعية:

- لا تتوفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني.

ومن خلال هذه الفرضية تتدرج عدة فرضيات فرعية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى، (H01): لا تتوفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني.

الفرضية الفرعية الثانية، (H02): لا يتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني.

الفرضية الفرعية الثالثة، (H03): لا يتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمهارات اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني.

الفرضية الفرعية الرابعة، (H04): لا تتوفر بيئة تنظيمية وتشريعية في المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني.

6-1 أنموذج الدراسة

ويمكن تمثيل متغيرات الدراسة في أنموذج الدراسة وعلى النحو التالي:

مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية لفض النزاعات المالية

- توفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية.
- تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي (شاهد خبير) لفض النزاعات المالية من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني.
- تمتع الاشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي (شاهد خبير) بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة.
- توفر بيئة تنظيمية وتشريعية للمحاسبة الجنائية.

المصدر: من إعداد الباحث، الشكل التوضيحي رقم (1-1).

7-1 حدود الدراسة

- 1- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة داخل المملكة الأردنية الهاشمية.
- 2- **الحدود الزمانية:** طبقت هذه الدراسة في عام 2020.
- 3- **الحدود البشرية:** تقتصر هذه الدراسة على مدقي الحسابات القانونيين العاملين في مكاتب التدقيق في الأردن، على أن يكونوا مسجلين كشاهد خبير في المحاكم الأردنية.

8-1 محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة في عدة نقاط:

- 1- **المحاسبة الجنائية تخصص جديد وخصوصاً في الدول النامية كما هو الحال في الأردن، لذا كان تطبيقها غير كافٍ من قبل الكثير من المهنيين والأكاديميين.**
- 2- **عدم وجود مؤسسات مهنية مختصة في المحاسبة الجنائية مثل: جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين، والمجلس الأمريكي للمحاسبة الجنائية.**
- 3- **عدم القدرة على الوصول إلى بيانات كمية لتطبيق الدراسة مما حدا بالباحث إلى استخدام الاستبانة والتي ما زالت تواجه العديد من المشاكل المتعلقة بتعبئتها بشكل دقيق.**
- 4- **عدم وجود تخصص في المحاسبة الجنائية مما ينعكس على عدم وجود محاسب جنائي متخصص في هذا المجال.**
- 5- **عدم القدرة الوصول إلى المكتبات للحصول على دراسات جديدة بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19) السائدة خلال فترة تطبيق الدراسة.**

6- عدم التعاون من بعض الجهات الرسمية ومنها وزارة العدل الأردنية بتزويد الباحث بالبيانات اللازمة لتطبيق الدراسة.

9-1 مصطلحات الدراسة

سيتم تعريف المصطلحات الواردة في الدراسة على النحو التالي:

- المحاسبة الجنائية (FA) Forensic Accounting:

هي مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحري والعمل داخل إطار قانوني يوفر أدلة كافية لضبط الاحتيال وإثبات الواقع الحالي والتنبؤ بالنزاع المستقبلي، في سبيل مكافحة الممارسات الإجرامية من الناحية المالية، كالغش وغيرها والتأكد من مصداقية القوائم المالية (عليما، 2016).

- المؤهلات العلمية والعملية للمحاسب الجنائي Scientific and Practical

:Qualifications of the Forensic Accountant

توفر الفهم الدقيق والخبرات العملية للمحاسب الجنائي للبيانات المالية والأسواق التي تعمل فيها، والقدرة على تحليلها، وفهم دقيق للعناصر القانونية المتعلقة بالغش، والمعرفة المعمقة بالقوانين والتشريعات، وإجراءات التقاضي، وأساليب الكشف على الأصول المخفية والقيم الصحيحة للأصول (Owojori & Asaolu, 2009).

- البيانات المالية (FD) Financial Data:

هي البيانات والأدلة التي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الشركة ويتبعها أثر مالي، بحيث يمكن قياسها، أو التعبير عنها بصورة مالية وبما يفيد إعطاء مؤشرات لاتخاذ قرارات لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية (Yadav & Yadav, 2013).

- مهارات المحاسب الجنائي (FAS):Forensic Accountant Skills

هي مهارات تطبيق العلوم المحاسبية المتقدمة والتدقيق، والنظر إلى ما وراء الأرقام، ومعرفة معمقة، وبأساليب وطرق إجراءات التحريات والتقصي والتحقيق، ومهارة التفكير والتحليل المنظم والمنهجي لحل النزاعات، ومهارة ممارسة أعلى درجات الشك المهني عند فحص برنامج التدقيق، والمهارات المتميزة في الاتصال الشفوي والمكتوب وتقنيات المعلومات (سعد الدين، 2010).

- بيئة تنظيمية وتشريعية (RLE):Regulatory and Legislative Environment

وجود مقومات مسؤولة عن الوفاء بكافة متطلبات ممارسة المهنة وبيئة تطبيق وتهيئة وإصدار اللوائح والتشريعات التي تنظم العمل بها، وتحديد حقوق وواجبات المحاسبة الجنائية، وإعطاء شهادة مهنية متخصصة في هذا المجال مع ضرورة قيام السلطات التشريعية بإصدار قوانين خاصة تنظم عمل المحاسب الجنائي (أحمد، وخضير، 2010).

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات ذات الصلة

تمهيد

1-2 المحاسبة الجنائية

- 1-1-2 مفهوم المحاسبة الجنائية
- 2-1-2 نشأة وتطور المحاسبة الجنائية
- 3-1-2 مقومات المحاسبة الجنائية
- 4-1-2 أهداف المحاسبة الجنائية
- 5-1-2 أهمية المحاسبة الجنائية
- 6-1-2 مجالات تطبيق المحاسبة الجنائية
- 7-1-2 أساليب المحاسبة الجنائية
- 8-1-2 خدمات الدعم القانوني للمحاسب الجنائي
- 9-1-2 أوجه الاختلاف بين المحاسب الجنائي والمدقق القانوني
- 10-1-2 إعداد التقرير النهائي

2-2 الدراسات السابقة

- 1-2-2 الدراسات باللغة العربية
- 2-2-2 الدراسات باللغة الأجنبية
- 3-2-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات ذات الصلة

تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً للأدب النظري المتعلق بمدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية، هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على مقومات المحاسبة الجنائية (توفر البيانات المالية، وتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية، وتمتعهم بالمهارات المطلوبة لفض النزاعات، وتوفير بيئة تنظيمية وتشريعية)، بالإضافة إلى التطرق إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

1-2 المحاسبة الجنائية

1-1-2 مفهوم المحاسبة الجنائية

في ظل التوسع الهائل في حجم الأعمال التجارية والتطورات الاقتصادية سواء في الوطن العربي أو العالم، أصبح من الواجب العناية بأمر المحاسبة الجنائية، بسبب ما صاحب إلى بروز أنواع كثيرة من طرق الغش والاحتيال والفساد وغسيل الأموال والإنهيارات المالية للشركات، مما زاد الشك لدى مستخدمي القوائم المالية حول وجود غش أو أخطاء أو تلاعب في القوائم المالية، ولحاجة القضاء إلى محاسب يجمع بين المحاسبة والقانون لفض النزاعات ذات الطابع المالي، لذلك بات من الضروري محاولة تطوير

المحاسبة وتقديم مهام أكبر من المهام الأساسية التي يعتمد عليها المحاسب في توفير معلومات مفيدة للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، والمساعدة في تحقيق العدالة وإرجاع الحقوق لأصحابها.

بالإضافة إلى أن المحاسبة الجنائية علم واسع وشامل لمجموعة من التخصصات، حيث أن مهنة المحاسبة التي تهتم في توفير معلومات مفيدة للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فهو أيضاً يلم بالقانون حيث المهارات في التحري والكشف والتحقيق في البيانات المالية للوصول إلى العدالة في المحاكم ذات الصبغة المالية.

ولقد تناولت العديد من الدراسات باللغتين العربية والأجنبية مفاهيم عديدة من المحاسبة الجنائية ومنها: بأنها "تطبيق المهارات المحاسبية والتدقيقية والتمويلية والطرائق الكمية ومجالات معينة من القانون والبحث ومهارات التحري في جمع وتحليل وتقييم الأدلة الثبوتية وتوضيح وتوصيل النتائج" Gray, (2008).

وتم تعريف المحاسبة الجنائية بأنها محصلة عملية التكامل الناتجة بين مهارات المحاسبين والمدققين بالإضافة إلى مهارات التحقق (Blessing, 2015).

وكما عرّف Sorunke, (2018) المحاسبة الجنائية هي تطبيق لمبادئ المحاسبة، والنظريات، والضوابط والحقائق أو النظريات المحاسبية في الخلاف القانوني، ويضمن جميع حقول المعرفة المحاسبية، بالإضافة إلى الخدمات القانونية التي تعكس دور المحاسب الجنائي على أنه خبيراً أو مستشاراً، وخدمات التحقيق التي تركز على الاستفادة من قدرات ومهارات المحاسب الجنائي بالشهادة في المحكمة.

وعرّفت المحاسبة الجنائية بأنها مهنة تركز على تنفيذ مهارات وقدرات متعلقة في المحاسبة ومراجعة الحسابات والأمور المالية والحسابات الكمية وأقسام من القانون والبحوث، والقدرات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات، وتحليل النتائج وتفسيرها، والمحاسبة الجنائية تمارس على شكل شهادة أو استشارة (الجليلي، 2012).

كما عرّفت بأنها المحاسبة التي تبنى على تنفيذ اجراءات بحث خاصة وأساليب وقدرات تحقيق في المحاسبة والتدقيق والتمويل والأساليب الكمية والقانون، من أجل تحصيل وتحليل ومعالجة مسألة الإثبات وتفسير النتائج التي يمكن أن تستخدم في السياسات القانونية أو في حل النزاعات (Oyedokun, 2015).

وعرّفت المحاسبة الجنائية بأنها مجال أو فرع من فروع المعرفة المحاسبية المهمة في تحديد الالتزامات التي تنتج عن النزاعات المتحققة أو المتوقعة بين الأطراف المتنازعة للمحكمة، وكلمة "الجنائية" تعني كيفية استخدام المحاسبة في المحاكم، وكلمة استقصائية أو تحقيقية تعني سياسات ومهارات التحقيق والتحري التي يمتلكها المحاسب الجنائي (جميل، 2012).

كما بين Weygandt, Kimmel & Kieso, (2018) بأن المحاسبة الجنائية هي ليست مجرد محاسبة فقط لأنها تهدف إلى ما هو أبعد من الأرقام في التعامل مع الأحداث الواقعية مما يلزم التحليل العلمي والتفصيلي لمعطيات ما لتساهم في الكشف عن المشاكل الكاملة في الأعمال التجارية والمالية بمساعدة القانون وأساليب التحري لتكون جاهزة في المحاكم لحل النزاعات بصورة عادلة.

ويمكن النظر للمحاسبة الجنائية، على أنها العلم الذي يمارس تطبيق المعرفة في فروع المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق من أجل التحليل والتقصي والاستفسار بهدف الوصول للصدق الذي يساند المحاسب على تقديم رأيه كخبير (Bhasin, 2007).

وفي الحقيقة ذكرت للمحاسبة الجنائية عدة تسميات ومنها على سبيل المثال المحاسبة العدلية والمحاسبة التحقيقية والمحاسبة الاستقصائية، والمحاسبة القضائية وغيرها، كما أنها تعتبر فرع من فروع المحاسبة وكلمة الجنائية فيها تعني استخدامها بشكل أساسي لدى المحاكم أو القضاء لحل النزاعات، وكلمة عدلية أو تحقيقه أو استقصائية وغيرها ناتجة عن ممارسة تطبيقات وأساليب خاصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات والمعرفة القانونية، والمهارات التحقيقية لجمع أدلة الإثبات وتفسيرها وتحليلها وتقييم نتائجها، لذلك فإن مهمة المحاسبة الجنائية يعد أكثر عمقاً من المهام التدقيقية والمالية والقانونية الروتينية (McKittrick, 2009).

يلخص الباحث مفهوم المحاسبة الجنائية على أنها تطبيق المعرفة في المحاسبة والقانون لفض النزاعات المالية المتحققة بين الأطراف المتنازعة في المحكمة، عن طريق تنفيذ مهارات المحاسبة ومهارة التحليل وباستخدام معايير المحاسبة الدولية والإجراءات القانونية في التحري والتحقيق في الأدلة لفض النزاع المالي بعدالة.

2-1-2 نشأة وتطور المحاسبة الجنائية

تعود الحاجة للمحاسبة الجنائية إلى افتقار الجانب الجنائي لجهود المحاسبين لمساعدتهم في حل القضايا المالية في المحاكم، لذلك بدأت ظهور المحاسبة الجنائية لحاجة القضاء لمحاسب يجمع ما بين معايير المحاسبة الدولية وبين مهارة التحري والمراجعة والتحقيق وهذا من شأنه مساعدة القضاء لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة، فهو يقوم بتأدية المهام المطلوبة منه من قبل القضاء وبهذا أصبح من الواجب تعاون كل من القانونيين والمحاسبين حيث يقوم المحاسب في المحاكم بدور المستشار أو الخبير أو المحكم ومع كل هذا أصبحت المؤسسات الكبرى في حاجة ملحة لمثل هؤلاء المحاسبين بسبب خبرتهم ومهارتهم العالية كل ذلك من أجل منع الاحتيال وغسيل الأموال والجرائم الاقتصادية (خليل، 2015).

وتعود نشأة المحاسبة الجنائية إلى صحيفة في اسكتلندا عام (1824) حيث أظهرت شهادات أعطيت فيما يخص التحكيم ومشاركة المحاكم فيما يخص فض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة، وبعد ذلك بدأ الطلب على المحاسبين للأدلاء بشهادتهم أمام المحكمة "شاهد الخبير"، بعد ذلك ظهرت في أميركا وبسبب التهرب الضريبي قامت دائرة الإيرادات الأمريكية بوضع العديد من الإجراءات والقواعد التي تساعد في عمل المحاسبة الجنائية للكشف عن المتهربين الضريبيين، مما أدى الجهات الحكومية إلى الاعتماد على المحاسبين الجنائيين من أجل رصد المعاملات المالية وكشف عمليات الاحتيال وغسيل الأموال (Ziegenfuss, 2003).

ومع ازدياد أهمية المحاسبة الجنائية والحاجة الملحة لها قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام (1986) بتحديد مجموعة من التقنيات التي يمكن للمحاسبين الجنائيين استخدامها، مما أدى

إلى أن يتم انشاء المجلس الأمريكي للمحاسبين الجنائيين في عام 1992، ويتم حالياً تدريس واعطاء دورات خاصة بالمحاسبة الجنائية في الجامعات الأمريكية والجامعات العالمية نظراً لأهميتها وازدياد الطلب عليها في الحياة العملية (الجليلي، 2012).

وقام مجلس رقابة الشركات المساهمة العامة في أميركا في إنشاء قانون (Sarbanes-Oxley Act) في عام (2002)، الذي قام بتطوير معايير التدقيق واجراءات التحقيقات وضمان الامتثال للشركات، والتركيز على المحاسبة الجنائية كتخصص يشمل الخبرة المالية والدراية بالقانون والمعرفة التامة بآخر التطورات الحاصلة في المحاسبة والقانون (Ogochukwu, 2013).

2-1-3 مقومات المحاسبة الجنائية

يتمحور تطبيق المحاسبة الجنائية على عدة مقومات تسهل من عملها ومن عمل المحاسب الجنائي أهمها (شعبان، 2015):

- **البيانات المالية (الأدلة):** التي تعتمد كقرائن أساسية في تقرير المحاسب الجنائي ويمكن الاعتماد عليها وتتمثل في:

1- **تجميع أدلة الإثبات** والتي تعتبر في غاية الأهمية للمحاسب الجنائي وتبدأ في التأكد من البيانات المالية (الأدلة) التي تم جمعها، حيث يتم تشخيصها والتخطيط لها حتى يتمكن المحاسب الجنائي من الاتكال عليها، وفي حال شك المحاسب الجنائي في البيانات يتم إعادة التشخيص والتخطيط للبيانات المالية حتى يتم الوثوق بها.

ويتم تصنيف البيانات المالية (الأدلة) إلى ما يلي (منصر، 2015):

- 1- الإجراءات التحليلية من خلال استخدام أسلوب المقارنات.
 - 2- إجراء المطابقات سواء كانت إيجابية أو سلبية من خلال طرف ثالث محاسب.
 - 3- الإجراء المادي من خلال الحصر والفحص الفعلي.
 - 4- مدى الرضا عن نظام الرقابة الداخلي.
- 2- **تقويم أدلة الإثبات:** يتطلب من المحاسب الجنائي الإدلاء برأيه البعيد عن التحيز والنزيه ومدى كفاية أدلة الإثبات التي تمكنه من التوصل إلى النتائج والتوصيات، أما إذا كانت أدلة الإثبات غير كافية فيجب أن يدلي برأيه بموضوعيه ومصادقية.
- 3- **التنقيب في البيانات:** تتم عملية التنقيب في البيانات عن طريق استخراج المعلومات من البيانات المالية محاولة تبين العلاقات والأنماط لم تكن موضحة، حيث أن هذه العملية تساعد في تحديد الاحتيال عن طريق الكشف عن أنماط السلوك التي تعد مؤشراً على النشاط الاحتيالي، عن طريق التنقيب في كمية هائلة من البيانات المالية للمحاولة في إيجاد أي نمط أو علاقة أو سلوك مخفي أو غير متوقع، باستخدام برامج محوسبة صممت لهذا الغرض.
- وتمر عملية التنقيب في البيانات المالية بثلاث مراحل هي (Yadav & Yadav, 2013):
- 1- **الاستكشاف:** تتمحور هذه العملية في اكتشاف معرفة أو علاقات أو الأنماط الموجودة في البيانات المالية، مثل الارتباط أو التباين دون وجود معرفة أي نمط سيتم اكتشافه، أي بدون معرفة سابقة للاحتيال.

2- نماذج التنبؤ: بعدما يتم الإنتهاء من الكشف يجب تقدير النتائج التي يجب الحصول عليها

من قيم جديدة.

3- تحليل الاختلاف (التباين): تتم في هذه المرحلة عن طريق وضع معيار لاكتشاف وجود أي

اختلافات (تباين) ليتم بعدها عملية تحديد البنود التي تعد شاذة عن المعيار الذي تم وضعه

ويجب التقصي حولها.

- المؤهلات العلمية والعملية:

أشار Rasmussen & Leauanae, (2005) بأنه يجب أن يحصل مستشارين وخبراء المحاسبة الجنائية أولاً على شهادات التعليم الأكاديمي في عدة مجالات من محاسبة، وتمويل، وقانون، وبعض الشهادات المهنية، والدورات والمؤتمرات، وأيضاً المعرفة بعلم الحاسوب والتكنولوجيا والجرائم الالكترونية التي تساعد في مواكبة التطورات، لأن دور المحاسب يبدأ في التحليل للكشف عن الأسباب الرئيسية للاحتيال والفساد، لذلك يجب أن يكون المحاسب الجنائي ملماً في المعارف التي تساعده على التحقيق واكتشاف أي حالة احتيال (Okoye, 2009)، أما (Davis, Farrell & Ogilby, 2010) أشار إلى أهمية معرفة المحاسب الجنائي بالقوانين والتشريعات والإجراءات الجنائية، في حين (الجبوري، والخالدي، 2013) أكدوا على أهمية متابعة المحاسب الجنائي المستجدات في التخصصات المناسبة، من أجل مساعدة القضاة في الوصول إلى الحقيقة وإرجاع الحقوق إلى أصحابها في القضايا ذات الطابع المالي. وحتى يتمكن المحاسب الجنائي من تقديم التقارير الفنية إلى جهات التحكيم المكلفة بالفصل في القضايا ذات الصبغة المالية وفق المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية وبصورة تتوافق مع أدلة

الاثبات، يجب تأهيل المحاسب الجنائي وتدريبه في كيفية كتابة التقارير وتقديمها إلى القضاء، كما يوجد العديد من الدراسات التي تدل بضرورة قيام المحاسب الجنائي بمزاولة مهنة المحاسب كشاهد خبير في المحكمة مدة 3 سنوات حتى يتمكن من اكتساب الخبرة الكافية في كيفية التعامل مع القضايا ذات الطابع المالي، ويجب ان يكون المحاسب الجنائي ذو خبرة كافية في التدقيق سواء الداخلي أو الخارجي (أحمد، 2013)، وكما أشار (Rasmussen & Leauanae, 2005) إلى أن أهم ما يميز المحاسب الجنائي عن غيره هي الخبرة التي يمتلكها والتي تأتي في التطبيق الفعال للمحاسبة الجنائية.

وتتمثل المهارات التي يجب توافرها في المحاسب الجنائي كما يلي (Crumbley, Heitger & Smith, 2017):

1- القدرة على التفكير: التي تمكنه من ممارسة مهارات أخرى مثل: الابتكار والابداع والاحكام في ايفاء عمله، وأن يكون على إلمام في المحاسبة والمراجعة والعمليات التجارية، زيادة إلى ذلك يجب أن ينمي مهارته في التواصل مع الأفراد، بالإضافة إلى مهارته الفكرية.

2- مهارات التحقيق: يتم جمع وتحليل البيانات المالية التي تم تدقيقها والتحقيق في كل بند فيها لفض النزاعات ذات الطابع المالي، بالإضافة إلى التحقيق في البيانات المالية الإلكترونية، ويجب أن يكون المحاسب الجنائي شاكاً ويبحث عن الحقيقة، والتحقيق للكشف عن مواطن تعارض المصالح، واجراء التحقيقات المتعلقة بقضايا الفساد المالي.

3- مهارات التحليل: تعد مهارة التحليل من أهم المهارات التي يجب ان يمتلكها المحاسب الجنائي، بحيث أن يتم تحليل البيانات المالية وتبسيط مشكلة معقدة للنظر في القضايا الجوهرية لها ليتمكن من حل النزاع ذات الطابع المالي.

4- مهارة إجادة الحاسوب: أن يستخدم المحاسب الجنائي مهارته في العثور على البيانات المالية والوثائق

التي تأخذ شكلاً إلكترونيًا والقدرة على الوصول إليها بأسرع وقت.

5- مهارات التحكيم: وهي المهارات المرتبطة في التحكيم، وتقديم استشارات قانونية، والقدرة على تفسير

واستنتاج المؤشرات التي تساعد في فض النزاعات ذات الطابع المالي.

6- مهارات الاتصال الشفوي: القدرة على التواصل الفعال عند تقديم الشهادة كخبير في المحكمة لفض

النزاع المالي.

7- مهارات الاتصال الكتابية: القدرة على التواصل الفعال عند كتابة التقرير والرسوم البيانية والخرائط.

- المقومات البيئية والتنظيمية:

ترتكز المقومات البيئية التي تسهل من تطبيق المحاسبة الجنائية وعمل المحاسب الجنائي في المحاكم

بالتالي:

1- البيئة الاقتصادية:

تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي في مكان ما، ومن الأمثلة على

ذلك: معدلات التضخم، متانة الاقتصاد، معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، إضافة إلى أنها مسؤولة

الوفاء بكافة متطلبات ممارسة المهنة وبيئة تطبيق وتهيئة وإصدار اللوائح والتشريعات التي تنظم عمل

وواجبات وحقوق المحاسب الجنائي، وتمثل في أوضاع سياسية مستقرة وأداء اقتصادي ومالي كفؤ وحجم

السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة وحجم القطاع الخاص ودرجة

المنافسة السائدة في السوق وتكاليف الإنتاج (أحمد، وخضير، 2010).

2- القوانين والتشريعات:

وهي مجموعة القوانين الصادرة من الجهات المسؤولة وهي التي تحدد العلاقة بين الأفراد والبيئة المحيطة بهم (المدحجي، 2010).

وحتى تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من أي مهنة في العالم فلا بد من تنظيم عملياتها، لذلك تكمن أهمية القوانين والتشريعات بأنها تنظم عمل مهنة المحاسبة الجنائية.

2-1-4 أهداف المحاسبة الجنائية

هناك العديد من الأهداف التي يمكن الوصول إليها من خلال تطبيق المحاسبة الجنائية ومنها ما يلي (الجليلي، 2012)، (Cantoria, 2010):

1- التحري والتأكد من الادعاءات المزعومة من قبل أطراف النزاع، أن هدف المحاسب الجنائي يركز على الغرض من تعيينه، فقد تكون وظيفته التحري عن وجود الاحتيال، أو تقييم بعض الأضرار الاقتصادية.

2- التحقق من عمليات الاحتيال واكتشافها أن وجدت، وهو يعد من أهم أهداف المحاسبة الجنائية، مثل العثور على حالات التهرب من دفع الالتزامات المالية، أو السلوكيات والممارسات الخاطئة، التي تحدث من خلال التلاعب بالبيانات المالية في السجلات المحاسبية.

3- إعداد المحاسبين الجنائيين المتخصصين، ممن تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والتدقيق ومهارات التحري، في مجال المعرفة القانونية، ليصبحوا بمثابة خبراء ومستشارين في حل النزاعات الجنائية بصورة عادلة.

4- تقليص فجوة التوقعات في التدقيق، والمتمثلة في توقع مستخدمي القوائم المالية بأن يتمكن المدقق الداخلي والخارجي من اكتشاف الفساد والاحتيال المالي الموجود في شركات المساهمة أو حتى الشركات الفردية، وعلى الرغم من توفر المعايير والتأهيل العلمي والعملي لدى المدققون إلا أنهم بحاجة إلى جهة فنية ومتخصصة كالمحاسب الجنائي والذي يتميز بالاستقلالية والحيادية في اكتشاف الغش والاختفاء في التقارير والأدلة المالية وبما يقود إلى تضيق فجوة التوقعات.

ومن أهداف المحاسبة الجنائية ما ذكرته الدراسات التالية: (الخالدي، 2012)، (Kranacher & Riley 2019)، (Golden, 2011):

- 1- احتساب مقدار الخسائر وتحديد الأضرار الاقتصادية والمالية المتحققة وجمع الإثباتات المالية التي ستعتبر أدلة تعزز الموقف القانوني بإسترداد المطالبات القانونية، بالإضافة إلى تحري وتحديد موقع الأصول المفقودة من أجل استردادها من جديد وتحديد هوية الجاني.
- 2- القيام بالتقصي والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة ضد الطرف الآخر بالإضافة إلى المثل أمام المحكمة إذا استلزم الأمر ذلك، وهنا يأتي دور المحاسب الجنائي الذي يتم تعيينه من قبل أحد الأطراف قيد النزاع اما المتضرر أو الذي قد أحدث الضرر.
- 3- توفير معلومات والبيانات المالية والمحاسبية التي تخدم الجانب القانوني باعتبارها الجسر الذي يربط القانون بالمحاسبة، ومن بعد ذلك إجراء العمليات المحاسبية اللازمة والتحليل المحاسبي المعد وفقاً لإحتياجات القضاء والمحاكم من أجل حل النزاع المالي بصورة عادلة.

4- ذكر المجالات والأفعال غير القانونية والأكثر ضرراً في بيئة العمل، والتي تساعد على ارتكاب الغش، وتوفير الاثباتات والأدلة اللازمة لإيجاد الغش، وتقديم تقرير يتضمن تحليل ورأي فني محايد يساعد على حل الدعاوى الجنائية بصورة عادلة.

أيضاً تشمل أهداف المحاسبة الجنائية ما يلي (عليما، 2016):

1- حصر وتحديد مواطن أو الأنشطة غير القانونية التي تدعم حدوث الفساد والغش المالي وتجميع الأدلة الكافية، وتقديم تقرير يحتوي على رأي مهني وفني محايد يدعم الدعوى الجنائية ويساعد على كشف الفساد المالي.

2- حفظ المال العام من الفساد والغش وسوء الاستخدام والمساهمة في دعم وتعزيز دور المراجعة الخارجية والرفع من كفاءة وفعالية هذا الدور.

3- التركيز على إطار التحقيق والتحري الذي يهدف إلى تحديد الخسائر والالتزامات ومدى الالتزام في تطبيق الإتفاقيات المبرمة، وتقديم الحلول اللازمة لحل المشاكل، ويظهر دور المحاسب بشكل رئيسي في إعداد وتجهيز وفحص المعلومات وتوضيح الأمور القانونية أكثر من اهتمامه بتوفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية.

4- توفير محاسبين متخصصين يتمتعون بالمعرفة والمهارة المتكاملة بالمحاسبة والتحري وأمور المراجعة والمعرفة القانونية ليكونوا فاحصين، أو خبراء، أو مستشارين يساعدون في دعم القضاء ومساعدتهم في حل النزاعات المالية بصورة عادلة.

2-1-5 أهمية المحاسبة الجنائية

يعد ظهور الاحتيال والفساد المالي وغسيل الأموال، والحاجة إلى دعم ثقة مستخدمي التقارير المالية، وعجز التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي في فض المشاكل المالية والعثور على الأخطاء، مما أدى إلى الحاجة إلى ظهور المحاسبة الجنائية وزيادة الاهتمام فيها (John, 2004)، ونتيجة للتغيرات الحاصلة في عالم التجارة والأعمال وزيادة مستوى وحجم ونطاق الأعمال التجارية، لذلك وجدت المحاسبة الجنائية لمواجهة التطور في بيئة الأعمال، لذا استمدت المحاسبة الجنائية أهميتها كونها الأكثر تكاملاً بين "المحاسبة والقانون" وهي الأكثر عمقاً وارتباطاً في الدعاوي الجنائي ذات الصبغة المالية، ولعل من أهم الأسباب التي تزيد من أهمية المحاسبة الجنائية ما يلي (شنقراوي، 2015):

1- ارتفاع حالات الغش والاحتيال، والفساد المالي وغسيل الأموال، والحاجة إلى المحاسبة الجنائية من أجل فض النزاعات القانونية ذات الطابع المالي: بما أن الفساد سواء كان مالي أو إداري يعتبر من أخطر المشاكل التي قد تواجهنا في عصرنا الحالي بحيث يقف في وجه عملية التنمية والتطوير، وهو يعتبر استخدام للسلطات بما لا يتوافق مع الانظمة والقوانين سواء الحكومية أو من داخل منظمة الأعمال، وفي ظل كل التقنيات الحاصلة لمواجهة مثل هذا الفساد إلا أنه ما زال موجوداً وصعوب مواجهة الفساد ربما تعود إلى كيفية التقصي عن المشاكل وكيفية محاربته وإيجاد الحلول المناسبة لفض النزاعات ذات الطابع المالي.

2- تضيق فجوة التوقعات في التدقيق: توقع مستخدمي القوائم المالية أن المدقق الداخلي والخارجي يتمكنوا من اكتشاف الفساد والاحتيال المالي الموجود في شركات المساهمة أو حتى الشركات الفردية، وعلى الرغم من استخدام المعايير والتأهيل العلمي والعملية لدى المدققين إلا أن من الصعوبة تحقيق ذلك.

3- الحاجة إلى خبراء لتوفير معلومات محاسبية ومالية لأغراض قانونية من قبل المحاكم والقضاء لفض النزاعات ذات الطابع المالي: أن تفشي الفساد، وتفاقم عمليات الغش والاحتيال استدعى إلى تزايد المشاكل ذات الطابع المالي بشكل كبير، أصبحت الحاجة ملحة لتدخل المحاكم بسبب كثرة النزاعات ذات الطابع المالي، مما أدى إلى الحاجة الملحة لمستشارين وخبراء ذو كفاءة عالية يستطيعون تحليل المشاكل بشكل عميق قادرين على حل مثل هذه الأزمات.

2-1-6 مجالات تطبيق المحاسبة الجنائية

بسبب التوسع في مختلف المجالات الاقتصادية الحاصلة باتت المحاسبة الجنائية في معظم القطاعات أمر مهم، وبسبب تعاظم المشاكل في شتى المجالات مما زاد من حدة العلاقات بين الأطراف المختلفة، لذلك حددت المجالات التي يمكن تطبيق المحاسبة الجنائية ومنها (Messmer, 2004):

1- تقديم الاستشارات لفض النزاعات ذات الطابع المالي:

يرتكز المحاسب الجنائي في تقديم رأيه على البيانات المالية ووقائع معروفة، وفي حال أن الوقائع لم تكن معروفة فيقوم المحاسب الجنائي في تحويل فكره نحو التحقيق في بيانات المالية محل النزاع فيقوم بالاستناد إلى التحقيقات في تقديم رأيه، وأيضاً يتضمن رأيه في استشارات مجال التقاضي في حال المسؤولية المهنية والدعوى الجنائية.

2- شهادة خبرة في الشؤون المالية:

يقوم المحاسب الجنائي في القيام بدور الخبير في حالة التقاضي، التي تحتوي المحاسبة والشؤون المالية، ودراسة ما إذا كان هناك نشاط إجرامي داخل الشركة بعد فحص وتحليل ودراسة الضوابط الداخلية للتأكد من خلو الشركة من نشاط إجرامي.

3- البحث عن المخالفات المحاسبية.

4- مكافحة غسيل الأموال.

5- فض القضايا التي تنشأ مع شركات التأمين.

6- فض القضايا ذات الطابع المالي التي تنشأ بين اصحاب المصالح.

7- دعم وتوجيه الاستشارات القانونية.

2-1-7 أساليب المحاسبة الجنائية

تتمثل أساليب المحاسبة الجنائية فيما يلي (السيسي، 2006):

1- التدقيق التفاعلي Reactive Audit: وهي التي تعنى بالقيام بالتحريات اللازمة عن مواطن الأنشطة

غير القانونية والمشتبه فيها، للتأكد من وجود الغش أو عدم وجوده، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك، وإيجاد الأدلة الملامة لدعم الدعاوي الجنائية.

2- التدقيق البعدي Proactive Audit:

يهتم هذا التدقيق إلى الفحص من عدة نقاط مختلفة ومنها ما يلي:

1- التدقيق التشريعي Statutory Audit: يقوم هذا التدقيق على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، والتأكد من حماية الأصول والمواد.

2- الالتزام المنظم Regulatory Audit: يستخدم في حالة التدقيق الحكومي حيث يتم التأكد من مدى التزام الوحدة بالقوانين والاحكام والتشريعات، عن صرف واثبات المدفوعات الحكومية.

3- الأداة التشخيصية Diagnostic: وتستخدم لإجراء الفحوص، بهدف تحديد المخاطر الناتجة عن الغش، والتركيز على فحص المناطق المستهدفة.

4- التحري عن الادعاءات Investigation of Allegations: حيث يتم إجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والادعاءات المقدمة.

2-1-8 خدمات الدعم القانوني للمحاسب الجنائي

انطلق مصطلح الشاهد الخبير من هذه الخدمة حيث ان في المحكمة امام القاضي يتمثل الشاهد الخبير في مساعدة المحكمة لفض النزاعات ذات الطابع المالي والوصول إلى حل مرضي بين الأطراف محل النزاع، وتتضمن خدمات الدعم الجنائي (الكبيسي، 2011):

1- خدمات الشاهد الخبير: هي الخدمات المتمثلة في تقييم المحاسب الجنائي رأيه في المحكمة كشاهد خبير في القضايا ذات الطابع المالي.

2- الخدمات الاستشارية: هي الخدمات المتمثلة في ان يقدم المحاسب الجنائي رأيه في قضايا أو حقائق ولا يشهد كشاهد خبير في المحكمة.

3- خدمات أخرى: هي المتمثلة في يكون المحاسب الجنائي خبير محكمة أو وسيط أو محكم خاص.

9-1-2 أوجه الاختلاف بين المحاسب الجنائي والمدقق القانوني

هناك أوجه اختلاف متعددة بين المحاسب الجنائي والمحاسب القانوني حيث تختلف مهام ومؤهلات ونشاط كل منهما حتى يتمكن من المساعد في الوصول إلى الهدف المطلوب، ويمكن تحديد أوجه الاختلاف بين المحاسب الجنائي والمحاسب القانوني بأن المحاسب الجنائي يسعى إلى تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها والبيئة التي تساعد على الاحتيال وتقديم رأياً محايد في المحاكم كشاهد خبير أو كمستشار قانوني حول القضايا ذات الطابع المالي، أما المحاسب القانوني يسعى إلى تقديم رأياً فنياً محايداً عن حقيقة النشاط، وأن المحاسب الجنائي يتطلب منه المعرفة الجنائية وبدقة بالدوافع الحقيقية من وراء نشاط المحاسبة الجنائية هي حاجة المستثمرين والمساهمين والمقرضين إلى المعلومات الصحيحة والصادقة وخدمة الجهات الضريبية والجهات الرقابية الحكومية والمحاكم المالية للوصول للعدالة المرجوة.

ويمكن توضيح أوجه الاختلاف بين المحاسب الجنائي والمدقق القانوني بالجدول التالي (شعبان،

(2015) و(عليجات، 2016):

جدول (1-2) أوجه الاختلاف بين المحاسب الجنائي والمدقق القانوني

أوجه الاختلاف:	المحاسب الجنائي:	المدقق القانوني:
الهدف:	يهتم بالتحقق من مصداقية الادعاءات المقدمة وذلك بالاستناد إلى الأدلة المالية فضلاً عن تحديد الآثار المالية المترتبة على تلك الادعاءات، وإثبات أو دحض الادعاءات وبضمنها حالات التلاعب بالقوائم المالية والغش.	يهتم بتقديم رأي مهني محايد حول القوائم المالية والمعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لحقيقة نشاط المشروع، ويعتمد في سبيل تحقيق ذلك على أسلوب العينات.
الهدف من تجميع الأدلة:	التوصل إلى حقائق تؤكد أو تنفي الشكوك والادعاءات وكشف حالات الغش والاحتيال وتقديم النتائج للجهة المعنية أو تستخدم كدليل في المحاكم لحل النزاعات الجنائية.	توفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية وتقديم التقرير للجمعية العامة للمساهمين.
الهدف من فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية:	تحديد مواطن الضعف والقصور وأوجه الثغرات، حيث ينظر إليها من زاوية أنه كيف يمكن أن تكون نظم الرقابة الداخلية مدخلاً أو وسيلة للغش والاحتيال.	تحديد مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية كأساس يعتمد عليه في تحديد كمية اختبارات التدقيق (حجم العينة) التي يقتصر عليها عملية التدقيق.
نزعة الشك المهني:	يمارس أعلى درجات الشك المهني بالإضافة إلى مهارات التحري والتحقيق لكشف عمليات الغش والاحتيال وليس فقط التحقق مما هو موجود في القوائم المالية.	يبذل العناية المهنية اللازمة عند القيام بعملية التدقيق ويعد مسؤولاً عن ذلك، وفي الوقت ذاته لا يعد مسؤولاً عن اكتشاف الأخطاء والغش والاحتيال رغم ضرورة توفر نزعة الشك المهنية لديه.
كمية المعلومات التي تشملها:	يعتمد على الفحص الشامل لبنود محددة من القوائم المالية وعدم اعتماد أسلوب العينات والأهمية النسبية في إجراء الفحص الشامل.	الاسترشاد بمعايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً عند إجراء الفحص على القوائم المالية، وذلك بعد تحديد الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية عند تنفيذ برنامج التدقيق.
التوقيت:	غير متكررة، وتؤدي بناءً على اشتباه أو ادعاء أو شكوى.	متكررة، وتؤدي على أساس منتظم ومتكرر.
النطاق:	يتسم بضيق نطاق عمله وعمقه، ولا يستطيع وضع تصوراً كاملاً لما ستقوم به نظراً لاختلاف كل تكليف عن غيره، ولا يثق أو يعتمد على المزاعم المقدمة من الإدارة.	يتسم باتساع نطاقه وسطحيته ويدخل ضمن مسؤولية المحاسبة الجنائية اكتشاف حالات الغش والتلاعب كونها تهتم بالتحري والتحقيق في صحة الادعاءات المزعومة أو عدمها.
درجة الإلزام:	يؤدي استجابة لحدث ما وبتكليف من جهة معينة.	إلزامية.
المهارات والمعرفة:	يتطلب مهارات متخصصة ومعرفة متكاملة في كل من المحاسبة والتدقيق والقانون وإجراءات التقاضي والتحقيق في المحاكم والجهات الأمنية.	يقتصر على المهارات والمعرفة في مجال المحاسبة والتدقيق.
القواعد والمعايير:	يتصف بالأهمية وهو عدم وجود قواعد أو معايير محددة سلفاً يتوجب العمل بها في كل الحالات أو القضايا التي يتبناها بسبب تعدد وتنوع هذه القضايا واختلاف معطيات كل منها عن الأخرى مما يتطلب أساليب وتقنيات ومهارات خاصة تناسب كل واحدة بشكل مستقل عن الأخرى.	يعتمد على مجموعة من القواعد ومعايير التدقيق والإجراءات المحددة الواجب الالتزام بها واعتمادها في كل الحالات.

2-1-10 إعداد التقرير النهائي

يعد الهدف الرئيسي لإعداد التقرير النهائي هو عرض الحقائق، حيث ان يجب على المحاسب الجنائي التنويه إلى أدلة الاثبات التي استخدمها، ويجب أن يكون التقرير بلغة صحيحة وبسيطة يفهمها القارئ.

وهناك مجموعة من العناصر التي يجب التركيز عليها ليتمكن المحاسب الجنائي من كتابة التقرير ومنها (Blessing, 2015):

1- التركيز على المصادر الغير متوقعة من البيانات المالية (الأدلة)، ويجب على المحاسب الجنائي تحديد مدى صلاحية ومعقولية تلك المصادر.

2- التحقق من (الأدلة) بعد تحديد نطاق المشكلة يتوجب على المحاسب الجنائي أن يتأكد من صحة الادعاء.

3- إعداد خطاب الارتباط بين العميل والمدقق وتحديد الالتزامات التي يجب القيام بها.

4- مسؤولية الثبات بالمعايير والقوانين ذات العلاقة.

5- تطوير برامج الفحص والتحري.

6- اختيار أدوات البحث المناسبة لجمع البيانات المالية (الأدلة).

7- الاحتفاظ بأوراق العمل المستخدمة في سبيل الحصول على أدلة الاثبات والنتائج.

2-2 الدراسات السابقة

1-2-2 الدراسات باللغة العربية

يعرض في هذا الجزء أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تعرضت لموضوع الدراسة، وعمل الباحث على تبويب هذه الدراسات بناءً على لغتها، فصنفت إلى الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية، كما أتبع الباحث التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث لعرض التطور الزمني لهذا المجال وفيما يلي عرضاً لتلك الدراسات:

1-دراسة برغل (2015) بعنوان:

"دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بيان العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة في الاطلاع على الدراسات ذات الصلة بالموضوع، واستخدمت في البحث عن هذه العلاقة التكاملية المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع (68) استبانة عينة قصدية، سلكت الباحثة أسلوب الانتقائي في اختيار أفرادها التي تتكون من اصحاب المصالح من المساهمين وغيرهم من الفئات الأخرى ممن لهم مصلحة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ومدقي الحسابات الخارجيين، والأطراف ذات الصلة بموضوع الدراسة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المحاسبة الجنائية توفر الأدوات والوسائل التي تمكن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الغش والتي تمارس في الشركات المساهمة العامة الأردنية، كما أن حوكمة الشركات تعزز عنصر الشفافية والافصاح في البيانات المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية كأداة للحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وأن هناك علاقة تكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات من شأنها أن تحد من الفساد المالي والإداري من خلال الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

وفي ضوء النتائج أعلاه قدمت الدراسة عدة توصيات أهمها: ضرورة استحداث وظيفة مدقق جنائي في المحاكم التي تبحث في جوانب المسؤولية المدنية لكل من مدققي الحسابات ومجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2-دراسة شعبان (2015) بعنوان:

"مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية".

سعت الدراسة إلى بيان مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية، من خلال معرفة آراء وتوجهات مكاتب التدقيق، والمحكمين الماليين بجمعية المحاسبين والمعتمدين في وزارة العدل في قطاع غزة.

ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة والمكونة من (136) مفردة وتم استرداد (117) استبانة منها، ولغرض اختبار الفرضيات تم استخدام One Sample T Test.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود طلب على مهنة المحاسب القضائي في قطاع غزة وتوفر التأهيل العلمي والعملية لدى المحاسبين الماليين للقيام بهذه المهام إضافة إلى تطوير دوره بالجوانب القانونية اللازمة، كما تبين أن هناك تأثير واضح للمقومات البيئية الناتجة عن الظروف غير المستقرة السائدة في قطاع غزة على تفعيل هذه المهنة للوصول بها إلى مستويات أفضل.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: مواصلة التقدم باتجاه تطورات العصر التي تتناسب مع تطور وسائل الاحتيال المالي، وضرورة قيام الجامعات الفلسطينية والمؤسسات المهنية بعقد الدورات والمؤتمرات وورش العمل بموضوع المحاسبة القضائية لتكريس مفاهيم هذه المهنة وتهيئة الظروف المناسبة لتنميتها تمهيداً لاعتمادها كمهنة مستقلة بذاتها لدى وزارة العدل.

3-دراسة عليمات (2016) بعنوان:

"دور تطبيق المحاسبة القضائية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في الحد من التهرب الضريبي" - (من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين).

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى إمكانية تطبيق المحاسبة القضائية في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية في الحد من التهرب الضريبي، وتناولت الدراسة مدى إمكانية تطبيق المحاسبة

القضائية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، وقد تكونت عينة الدراسة من (166) محاسب قانوني يعملوا في مكاتب التدقيق الاردنية، وقام الباحث بتوزيع استبانته على أفراد عينة الدراسة، واعتمدت الدراسة على اختبار One Sample T Test لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد اظهرت نتائج الدراسة: أن المتوسط الحسابي المرتبط في "مدى إمكانية تطبيق المحاسبة القضائية في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية في الحد من التهرب الضريبي" كان بدرجة مرتفعة، كما كان المتوسط الحسابي المتعلق في "قيام المحاسب القضائي في الشركات المساهمة الأردنية بدوره في الحد من التهرب الضريبي الضريبي" حصل على درجة مرتفعة.

وكانت من أهم توصيات الدراسة: ضرورة تركيز الإدارة الضريبية على تفعيل النظام الرقابي بحيث يعتمد على المحاسبة الجنائية ويأخذ على عاتقها المحافظة على حقوق السلطة المالية والمكلفين على حد سواء.

4- دراسة الكبيسي (2016) بعنوان:

"واقع المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء، دراسة ميدانية استطلاعية في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى أهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية وبصورة عادلة في الأردن، وذلك بالاعتماد على وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج، ومن خلال الاستعانة باستبانة صممت لهذا الغرض، تم بموجبها استطلاع آراء المستجيبين.

ولقد أظهرت الدراسة: أن المحاسبة القضائية ومن حيث أهميتها في المجتمع، ومدى توفر بياناتها، وأهلية من يمارسها، بمستويات 85% و80% و80% على التوالي من وجهة نظر القضاء، بينما من وجهة نظر المحاسبين الجنائيين كانت قيمتها 74% و70% و81% على التوالي، كما أظهرت النتائج وجود اختلاف واضح بين وجهتي نظر الأطراف المعنية بخدماتها وبتطبيقاتها.

وعلى ضوء تلك النتائج تم استخلاص بعض الاستنتاجات التي كان أهمها: أنه وبالرغم من تلك النتائج الجيدة إحصائياً، فإن المحاسبة القضائية لا ترقى إلى المستوى الحقيقي الذي يجب أن تلعبه في محاربة الغش والاحتيال وتحقيق العدالة بالمجتمع.

5-دراسة عبيد (2018) بعنوان:

"المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى كشف العلاقة بين المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية، وإمكانية تطبيق المحاسبة القضائية لتحسين جودة التقارير المالية في العراق.

وتم اختيار عينة من المدققين الخارجيين، ومخمني الضرائب، والقضاة، واساتذة الجامعات، والمساهمين والبالغ عددهم (45) فرد، وتم تصميم استبانته اشتملت (13) فقرة.

أعتمد الباحث على الاستبانة لتجميع البيانات الأولية والتي تم اعدادها في ضوء الدراسات السابقة والجانب النظري للبحث، وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لتحليل اجابات العينة، كذلك تم استخدام الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري) لتحديد مستوى موافقة افراد عينة الدراسة على إمكانية تطبيق المحاسبة القضائية لتحسين جودة التقارير المالية في العراق.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: تزايد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية في الوقت الحاضر بسبب وجود مشاكل حقيقية بين الإدارة وأصحاب المصالح والتي تستدعي رفع دعاوى في المحاكم المختصة.

وقدم الباحث عدد من التوصيات من أبرزها: ضرورة نشر الوعي بشأن أهمية المحاسبة القضائية وأساليبها وتقنياتها بين أوساط المهنيين والأكاديميين والباحثين.

6- دراسة العرفي (2018) بعنوان:

"مدى إدراك هيئة التدريس في الجامعات الليبية بأهمية المحاسبة الجنائية وضرورة اضافتها لمناهج التعليم العالي".

هدفت الدراسة إلى قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية، لتكون مخرجاته قادرة على مواجهة التحديات في مجال اكتشاف الغش والاحتيال والتلاعب في القوائم المالية، وتعزيز قدرة الخريجين بتزويدهم أدوات حديثة تساعد على مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال المتطورة، وذلك من خلال تقديم

مفهوم المحاسبة الجنائية الذي يوفر آليات جديدة غير موجودة لدى خريجي أقسام المحاسبة في الوقت الحالي.

ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج العلمي الحديث الذي يجمع بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي.

وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بالمنطقة الشرقية (أقسام المحاسبة كليات الاقتصاد وكليات القانون)، هذا وقد تم توزيع (158) استمارة استبيان على عينة الدراسة. وتم استخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي، واختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار One-Sample - T Test و Wilcoxon Sign Rank.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها: أنه يوجد إدراك لأهمية المحاسبة الجنائية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية في كلية الأعمال وكلية القانون، ومن الضروري إيجاد كيفية لإضافة المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة، بحيث يتم تخصيص شعبة فرعية ضمن قسم المحاسبة لتدريس علوم ومهارات المحاسبة الجنائية.

وعلى ضوء النتائج الإحصائية قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها: ضرورة اهتمام الجهات التنفيذية في الدولة بتقديم الدعم الكافي لإضافة مناهج اضافية لمراحل التعليم العالي حتى يتم تزويد خريجي قسم المحاسبة بأدوات حديثة تساعد على مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال المتطورة في ليبيا.

7-دراسة الهنيني، وسلامة (2018) بعنوان:

"دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي في الأردن".

هدفت الدراسة إلى بيان دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي في الأردن، من خلال وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة صممت ووزعت على عينة الدراسة المتمثلة في المحاسبين القانونيين الأردنيين والبالغة (51) مستجيباً.

وتم تحليل الاستبانات حسب برنامج التحليل الاحصائي SPSS وبالأعتماد على اختبار One-Sample - T Test.

وتوصلت الدراسة: إلى أنه يوجد دور فعال للمحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي في الأردن، من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، وذلك من خلال رفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية المرفوعة من قبل الأطراف ذات العلاقة، والتحري عن عمليات الإحتيال، وتحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها بدقة، ودورها في التحقيقات الحكومية والكشف عن الإحتيال في هذا المجال في الأردن.

وأوصت الدراسة: بأهمية توعية المحاسبين العاملين في الشركات بالعقوبات التي قد يواجهونها في حالة ارتكابهم أيّاً من عمليات السرقة أو الاختلاس أو الإحتيال.

8-دراسة صيام، وعبد الله (2019) بعنوان:

"أثر تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية (تقنية التدقيق بمساعدة الكمبيوتر، وتقنية التنقيب عن البيانات) من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن، والتعرف على أثر تطبيقها في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها في الشركات المساهمة العامة الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين والعاملين في مكاتب تدقيق الحسابات المرخص لهم بمزاولة مهنة التدقيق في الأردن والبالغ عددهم حسب إحصائيات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بداية عام 2019 (354) محاسباً قانونياً.

وقد تم اختيار عينة عشوائية قوامها (145) من المحاسبين القانونيين والعاملين في مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن، بما فيها فروع ومكاتب شركات التدقيق العالمية الكبرى (Big Four)، أي ما نسبته (41%) تقريباً من مجتمع الدراسة.

تم توزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة وبحيث خضع (110) استبانة للتحليل الإحصائي.

أظهرت الدراسة العديد من النتائج، منها: وجود تطبيق مرتفع لتقنيات المحاسبة الجنائية (المتمثلة في تقنية التدقيق بمساعدة الكمبيوتر وتقنية التنقيب عن البيانات) من قبل المحاسبين القانونيين في

الأردن، وتبين ارتفاع تأثير تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وانخفاض المعوقات التي تحد من تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن.

تم تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء نتائج الدراسة، منها: تعزيز قيام المحاسبين القانونيين بتطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية والإفادة منها في العملية التدقيقية وذلك من خلال البحث عن روابط منطقية بين البيانات التي يتم اكتشافها وتحليل الاختلافات واستخراج التباين بين البيانات، الإفادة من تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2-2-2 الدراسات باللغة الأجنبية

1-دراسة (2013) Akkeren, Buckby & MacKenzie بعنوان:

“A Metamorphosis of the Traditional Accounting: An Insight into Forensic Accounting Services in Australia”.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أحدث الاتجاهات في مجال ممارسة المحاسبة الجنائية في أستراليا من خلال دراسة الكيفية التي تقوم بها شركات المحاسبة التي تتخصص في خدمات المحاسبة الجنائية في تلبية احتياجات عملائها، والتعاون مع الجامعات في وضع المناهج المناسبة لضمان كفاءة الخريجين لكي تلبي متطلبات مهنة المحاسبة الجنائية.

اعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات نوعية مع المحاسبين القانونيين الجنائيين في أستراليا.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج: تشير إلى أن الخدمات التي تقدمها المحاسبة الجنائية هي خدمات واسعة ومعقدة، وتختلف الآراء على نطاق واسع بشأن أفضل السبل للمضي قدماً في مجال مهنة المحاسبة الجنائية.

كما تبين أن مهنة المحاسبة الجنائية تتطلب مهارات مثل المهارات الشفوية والكتابية والاتصالات والتكنولوجيا والمهارات التحليلية، بالإضافة إلى التأهيل المحاسبي، كجزء من المرحلة الجامعية او الدراسات العليا، بالإضافة إلى مهارات قوة الشخصية، والحماس والذكاء والقدرة على العمل بشكل مستقل، وكشفت هذه الدراسة عن أنه لا يزال هناك نقص في مهارات المحاسبة الجنائية الواجب توفرها في خريجي الدراسات العليا في أستراليا.

2-دراسة (2013) Prabowo بعنوان:

“Better, Faster, Smarter Developing a Blueprint for Creating Forensic Accountants”.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الصفات الأساسية للمحاسبين الجنائيين لاعداد محاسب قانوني متخصص في تخصص المحاسبة الجنائية.

حيث استخدمت هذه الدراسة البيانات الأولية والثانوية حول مهنة المحاسبة الجنائية في اندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتم توزيع الاستبانة على مجموعة من المحاسبين الجنائيين والمدققين.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: إن طبيعة المحاسبة الجنائية تتطلب نهجاً لعمل المحاسبين الجنائيين مقارنة مع المحاسبين العاديين، حيث إنه من الضروري إن يمتلك المحاسب الجنائي عقلية وأسلوب وخبرة وإن مهاراته تتضمن عناصر مثل الشجاعة اللازمة للوقوف على ما هو حق، والقدرة على تحمل الضغوط الناتجة من الاعمال، والكشف على الاحتيال وأساليب التحقيق، واعداد تقرير التحقيق النهائي الذي يجب تقديمه للمحكمة، والذي يتم اعداده من خلال التعليم والتدريب أو من خلال الخبرة المكتسبة.

وعلى ضوء النتائج الإحصائية قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها: تطوير مهارات المحاسب الجنائي من قبل جمعية المحاسبين القانونيين في أميركا بناءً على متطلبات مهنة المحاسبة الجنائية، تنمية الموارد البشرية في مهنة المحاسبة الجنائية، وتطوير المناهج الدراسية لتعليم وتدريب المحاسبين الجنائيين وخاصة في أندونيسيا.

3-دراسة (2014) Kaur بعنوان:

“Financial Forensics: Way to Abate Corruption”.

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان هناك تبني وحاجة إلى المحاسبة الجنائية في الهند، ومدى المعرفة بأهمية المحاسبة الجنائية، وركزت الدراسة على تحديد دور المحاسبة الجنائية في التحري على مختلف عمليات الغش.

وتمثل مجتمع الدراسة من المحاسبين لدى بعض الشركات في الهند، وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة (40) محاسب.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أبرزها: عدم معرفة مجموعة من أفراد عينة الدراسة بمفهوم المحاسبة الجنائية، على الرغم أن الأغلبية يدركون مفهوم المحاسبة الجنائية وأهميتها، وكان هناك شعور بأن هناك حاجة مستعجلة لهذه المهنة في الهند، ويعتقد أغلب أفراد عينة الدراسة أن المحاسبة الجنائية تساعد على وضع حد للفساد.

وعلى ضوء النتائج الإحصائية قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها: بتبني الشركات لنظام كامل للمحاسبة الجنائية لتكون منهجاً لوضع حد للفساد المالي في الهند، وضرورة القيام بالمزيد من البحوث للارتقاء بالمحاسبة الجنائية للأفضل.

4-دراسة (2015) Blessing بعنوان:

“Empirical Analysis on the Use of Forensic Accounting Techniques in Curbing Creative Accounting”

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ودراسة مهارات المحاسبين الجنائيين، وذلك إذا كان السلوك والكفاءة سيعطي لهم ميزة في الاداء الجيد، بالإضافة إلى ذلك فحص إذا ماكان ظهور المحاسبة الجنائية أعاد الثقة في مصداقية الشركات ومصادقية تقاريرها.

أجريت هذه الدراسة في نيجيريا، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة، وقد صممت استبانته أعدت لهذا الغرض تم توزيعها على عينة الدراسة حيث وزعت (100) استبانة على عينة من المحاسبين القانونيين وأساتذة الجامعات، خضعت للتحليل باستخدام الأدوات الإحصائية منها الفا كرونباخ.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: مساعدة التقنيات المستخدمة من قبل المحاسبين الجنائيين في الحد من المحاسبة الابداعية، وأن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يعتقدون إن ظهور المحاسبين الجنائيين ساعد على استعادة الثقة في مصداقية الشركات وتقاريرها.

كما أوصت الدراسة: في ضرورة أعداد المحاسبين الجنائيين واعداد ورشات تدريبية على تقنيات المحاسبة الجنائية لتطبيقها بالكفاءة اللازمة.

5-دراسة (2015) Oyedokun بعنوان:

“Integrity of Financial Statements and Forensic Accounting Techniques in Internal Control of Business Organizations”.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة "كيف يمكننا دمج خبرة المحاسبة الجنائية لتحسين سيناريو حوكمة الشركات السائد في الهند؟" كان البحث استكشافي بطبيعته.

ومن أجل معرفة المهارات اللازمة والمتطلبات التعليمية والتدريبية لتحسين نظام المحاسبة الجنائية، تم إجراء مسح قائم على الاستبيان في منطقة العاصمة الوطنية للهند باستخدام حجم عينة من (120) محاسباً قانونياً ممارساً وأكاديميين محاسبين ومستخدمين محتملين لخدمات المحاسبة الجنائية.

توصلت نتائج الدراسة: إلى أن الممارسين والأكاديميين والمستخدمين المحتملين يتفقون على أن "التفكير النقدي والتواصل الكتابي والشفوي والمعرفة القانونية ومهارات المراجعة والتحليل الاستباقي والمرونة الاستقصائية والمهارة التحليلية وحل المشكلة غير المنظمة هي أهم المهارات المطلوبة من المحاسبين الجنائيين.

وأوصت الدراسة: أعضاء هيئة التدريس في الجامعات استخدام المهارات التي تم تحديدها في نتائج هذه الدراسة كدليل شامل أثناء تصميم مناهج المحاسبة الجنائية الخاصة بهم.

6-دراسة (2015) Rokosu بعنوان:

“Integrating Forensic Accounting Core Competency into the Study of Accounting - Case of Nigeria Tertiary Institutions”.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان إدراج المحاسبة الجنائية في مسار المحاسبة والمراجعة الحالية سيزيد خبرة الطلاب مما يساعدهم على اكتشاف الغش ودعم القضاء وفهم العوامل القانونية والأساسية والاقتصادية التي تؤثر على المحاسبة بشكل أفضل.

تكون مجتمع الدراسة من مديري المدارس والأكاديميين في مجال المحاسبة والطلاب داخل مؤسسات التعليم العالي حيث تم توزيع (220) استبيان، لم يعاد منها إلا (175) بنسبة (79.5%).

وتوصلت الدراسة: إلى أن إدراج المحاسبة الجنائية يؤدي إلى زيادة الخبرة لدى الطلاب، وفضل (45%) من الأكاديميين المستهدفين دمج المحاسبة الجنائية في مناهج المراجعة الحالية، وإلى أن منهج المحاسبة الحالي لا يغطي كافة متطلبات المجتمع في تعليم المحاسبة الجنائية.

وأوصت الدراسة: بضرورة صياغة خطة لتطوير مناهج التعليم العالي قد تؤدي إلى تغيير بعض المواضيع في المحاسبة الحالية وإضافة مواضيع جديدة تتعلق بالمحاسبة الجنائية.

7-دراسة (2018) Sorunke بعنوان:

“Forensic Accounting Investigation Techniques and Successful Prosecution of Corruption Cases in Nigeria”.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فعالية تقنيات التحقيق في المحاسبة الجنائية في الفساد والملاحقة الجنائية في نيجيريا.

واتبعت الدراسة المنهج الاستقصائي حيث شملت عينة من المحققين ووكلاء نيابة من هيئات مكافحة الفساد الثلاثة في نيجيريا والمتمثلة في لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية، ولجنة ممارسات الفساد المستقلة، ووحدة الاحتيال الخاصة بالشرطة، وقام الباحث بأستخدام الاستبانة لجمع البيانات اللازمة للتوصل إلى نتائج الدراسة.

وكانت أبرز نتائج الدراسة: تشير إلى وجود علاقة هامة وإيجابية بين اعتماد أساليب التحقيق في المحاسبة الجنائية من ناحية القضاة، والمحاكمة الناجحة في قضايا الفساد في نيجيريا.

ولذلك أوصى الباحث: بأن تعتمد جميع وكالات مكافحة الفساد في نيجيريا دائماً تقنيات وأساليب المحاسبة الجنائية في جميع تحقيقاتها المتعلقة بالفساد لكي تتمكن من التوصل إلى أدلة من شأنها أن تكون داعمة لقضايا الفساد في المحاكم.

8-دراسة (2019) Sani, Ibrahim & Sule بعنوان:

“The Effect of Forensic Accounting Investigation in Detecting Financial Fraud: A Study in Nigeria”.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان لاستخدام وتطبيق المحاسبة الجنائية أثر في الكشف عن الاحتيال المالي في نيجيريا.

واعتمدت الدراسة على الأدبيات السابقة المتعلقة بالمحاسبة الجنائية وتقنيات تطبيقها.

وقد تبين من خلال استعراض نتائج البحث أن المحاسبة الجنائية لها أثر كبير في الكشف عن الاحتيال المالي.

وأشارت أيضاً إلى أن التحقيق في المحاسبة الجنائية يعد خطوة إلى الأمام بشأن اكتشاف الاحتيال المالي وغيره من العمليات الاحتيالية في نيجيريا.

وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة إلى تشجيع هيئات المحاسبة المهنية، مثل معاهد المحاسبين القانونيين في نيجيريا ورابطة المحاسبين الوطنيين في نيجيريا، بالاهتمام بتخصص المحاسبة الجنائية والذي قد يساعد في الحد من الاحتيال المالي وما يتصل به من أنشطة احتيالية في كل من المنظمات العامة والخاصة في نيجيريا.

جدول (2-2) ملخص الدراسات باللغتين العربية والأجنبية

الرقم:	الباحث:	عنوان الدراسة:	متغيرات الدراسة وأبعادها:	أهم النتائج:
1-	برغل (2015)	دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية	المتغير المستقل: المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات المتغير التابع: الحد من الفساد المالي والإداري	ضرورة استحداث وظيفة مدقق جنائي في المحاكم التي تبحث في جوانب المسؤولية المدنية لكل من مدققي الحسابات ومجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
2-	شعبان (2015)	مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية	المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لدى المحاسبين الماليين المهارات المتخصصة في مجال المحاسبة القضائية المقومات البيئية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة القضائية	وجود طلب على مهنة المحاسب القضائي في قطاع غزة وتوفر التأهيل العلمي والعملية لدى المحاسبين الماليين للقيام بهذه المهام إضافة إلى تطوير دوره بالجوانب القانونية اللازمة، كما تبين أن هناك تأثير واضح للمقومات البيئية الناتجة عن الظروف غير المستقرة السائدة في قطاع غزة على تفعيل هذه المهنة للوصول بها إلى مستويات أفضل.
3-	الكبيسي (2016)	واقع المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء، دراسة ميدانية استطلاعية في الأردن	المجموعة الأولى تقيس مدى أهمية القضايا المالية من بين مجموع القضايا أو النزاعات التي تعرض على المحاكم. المجموعة الثانية من الأسئلة فتتعلق بمدى توفر الأدلة أو البيانات التي تستعين بها المحاسبة القضائية لفض القضايا أو النزاعات ذات العلاقة. المجموعة الثالثة بمدى توفر المؤهلات اللازمة لدى المحاسب القضائي (الشاهد الخبير).	أنه وبالرغم من تلك النتائج الجيدة إحصائياً، فإن المحاسبة القضائية لا ترقى إلى المستوى الحقيقي الذي يجب أن تلعبه في محاربة الغش والاحتيال وتحقيق العدالة بالمجتمع.
4-	عليقات (2016)	دور تطبيق المحاسبة القضائية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في الحد من التهرب الضريبي (من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين)	إمكانية تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع	أن مدى إمكانية تطبيق المحاسبة القضائية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في الحد من التهرب الضريبي كانت مرتفعة.
5-	العرفي (2018)	مدى إدراك هيئة التدريس في الجامعات الليبية بأهمية المحاسبة الجنائية وضرورة اضافتها لمناهج التعليم العالي	إدراك هيئة التدريس في الجامعات الليبية بأهمية المحاسبة الجنائية	أنه يوجد إدراك لأهمية المحاسبة الجنائية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية في كلية الأعمال وكلية القانون، ومن الضروري إيجاد كيفية لإضافة المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة، بحيث يتم تخصيص شعبة فرعية ضمن قسم المحاسبة لتدريس علوم ومهارات المحاسبة الجنائية.
6-	عبيد (2018)	المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية	المتغير المستقل: المحاسبة القضائية المتغير التابع: جودة التقارير المالية	إلى أنه يوجد دور فعال للمحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي في الأردن، من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين،

				وذلك من خلال رفع كفاءة التحكيم في القضايا المالية المرفوعة من قبل الأطراف ذات العلاقة، والتحري عن عمليات الإحتيال، وتحديد الأضرار المادية المتكبدة أو المحتملة والتعويضات المترتبة عليها بدقة، ودورها في التحقيقات الحكومية والكشف عن الإحتيال في هذا المجال في الأردن.
-7	الهنيئي، وسلامة (2018)	دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي في الأردن	المتغير المستقل: المحاسبة القضائية المتغير التابع: الحد من أساليب الإحتيال المالي	تزايد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية في الوقت الحاضر بسبب وجود مشاكل حقيقية بين الإدارة وأصحاب المصالح والتي تستدعي رفع دعاوى في المحاكم المختصة.
-8	صيام، وعبد الله (2019)	أثر تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين	المتغير المستقل: تقنيات المحاسبة الجنائية المتغير التابع: ممارسات إدارة الأرباح	وجود تطبيق مرتفع لتقنيات المحاسبة الجنائية (التمثلة في تقنية التدقيق بمساعدة الكمبيوتر وتقنية التتقيب عن البيانات) من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن، وتبين ارتفاع تأثير تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وانخفاض المعوقات التي تحد من تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من قبل المحاسبين القانونيين في الأردن.
-9	Akkeren, Buckby & MacKenzie (2013)	A Metamorphosis of the Traditional Accounting: An Insight into Forensic Accounting Services in Australia	الاتجاهات في مجال ممارسة المحاسبة الجنائية	تشير إلى أن الخدمات التي تقدمها المحاسبة الجنائية هي خدمات واسعة ومعقدة، وتختلف الآراء على نطاق واسع بشأن أفضل السبل للمضي قدماً في مجال مهنة المحاسبة الجنائية.
-10	Prabowo (2013)	Better, Faster, Smarter Developing a Blueprint for Creating Forensic Accountants	الصفات الأساسية للمحاسبين الجنائيين لبناء محاسب قانوني متخصص في تحقيق المحاسبة الجنائية	إن طبيعة المحاسبة الجنائية تتطلب نهجاً لعمل المحاسبين الجنائيين مقارنة مع المحاسبين العاديين، حيث إنه من الضروري إن يمتلك المحاسب الجنائي عقلية وأسلوب وخبرة وإن مهاراته تتضمن عناصر مثل الشجاعة اللازمة للوقوف على ما هو حق والقدرة على تحمل الضغوط من الاعمال
-11	Kaur (2014)	Financial Forensics: Way to Abate Corruption	المتغير المستقل: المحاسبة الجنائية المتغير التابع: وضع حد للفساد المالي	عدم معرفة مجموعة من أفراد عينة الدراسة بمفهوم المحاسبة الجنائية، على الرغم أن الأغلبية يدركون مفهوم المحاسبة الجنائية وأهميتها، وكان هناك شعور بأن هناك حاجة مستعجلة لهذه المهنة في الهند، ويعتقد أغلب

أفراد عينة الدراسة أن المحاسبة الجنائية تساعد على وضع حد للفساد.				
مساعدة التقنيات المستخدمة من قبل المحاسبين الجنائيين في الحد من المحاسبة الادعائية، وأن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يعتقدون إن ظهور المحاسبين الجنائيين ساعد على استعادة الثقة في مصداقية الشركات وتقاريرها.	المتغير المستقل: المحاسبة الجنائية المتغير التابع: المحاسبة الإبداعية	Empirical Analysis on the Use Of Forensic Accounting Techniques in Curbing Creative Accounting	Blessing (2015)	-12
إلى أن الممارسين والأكاديميين والمستخدمين المحتملين يتفقون على أن "التفكير النقدي والتواصل الكتابي والشفوي والمعرفة القانونية ومهارات المراجعة والتحليل الاستباطي والمرونة الاستقصائية والمهارة التحليلية وحل المشكلة غير المنظمة هي أهم المهارات المطلوبة من المحاسبين الجنائيين.	المتغير المستقل: خبرة المحاسبة الجنائية (FA) المتغير التابع: تحسين سينايريو حوكمة الشركات (CG)	Integrity of Financial Statements and Forensic Accounting Techniques in Internal Control of Business Organizations	Oyedokun (2015)	-13
إلى أن إدراج المحاسبة الجنائية يؤدي إلى زيادة الخبرة لدى الطلاب، وفضل 45% من الأكاديميين المستهدفين دمج المحاسبة الجنائية في مناهج المراجعة الحالية، وإلى أن منهج المحاسبة الحالي لا يغطي كافة متطلبات المجتمع في تعليم المحاسبة الجنائية.	المتغير المستقل: إدراج المحاسبة الجنائية في مسار المحاسبة والمراجعة الحالية. المتغير التابع: اكتشاف الغش ودعم القضاء	Integrating Forensic Accounting Core Competency into the Study of Accounting - Case of Nigeria Tertiary Institutions	Rokosu (2015)	-14
تشير إلى وجود علاقة هامة وإيجابية بين اعتماد أساليب التحقيق في المحاسبة الجنائية من ناحية القضاء، والمحاكمة الناجحة في قضايا الفساد في نيجيريا.	المتغير المستقل: اعتماد أساليب التحقيق في المحاسبة الجنائية من ناحية القضاء المتغير التابع: المحاكمة الناجحة في قضايا الفساد	Forensic Accounting Investigation Techniques and Successful Prosecution of Corruption Cases in Nigeria	Sorunke (2018)	-15
أن المحاسبة الجنائية لها أثر كبير في الكشف عن الاحتيال المالي. وأشارت أيضاً إلى أن التحقيق في المحاسبة الجنائية يعد خطوة إلى الأمام بشأن اكتشاف الاحتيال المالي وغيره من العمليات الاحتيالية في نيجيريا.	المتغير المستقل: تطبيق المحاسبة الجنائية التحقيقية المتغير التابع: الكشف عن الاحتيال	The Effect of Forensic Accounting Investigation in Detecting Financial Fraud: A Study in Nigeria	Sani, Ibrahim & Sule (2019)	-16

(1-2-2) ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، بكونها تحاول دراسة الأدب النظري المرتبط في أهم المقومات الواجب توفرها لدى المحاسب الجنائي لفض النزاعات المالية، وبحيث تطرقت الى مقومات جديدة للمحاسبة الجنائية لم تتطرق لها الدراسات السابقة على- حد علم الباحث - ومنها مدى توفر البيئة التنظيمية والتشريعية لفض النزاعات المالية بعدالة، حيث بحثت الدراسات السابقة في مقومات مختلفة منها: الادلة المالية، والخبرات العلمية والعملية، والمهارات اللازم توفرها لدى المحاسب الجنائي، لذا جاءت هذه الدراسة وتناولت المقومات السابقة بالاضافة إلى البيئة التنظيمية والتشريعية كمقوم للمحاسبة الجنائية، كما اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالفترة الزمنية التي طبقت خلالها، وبحيث تناولت آراء المحاسبين القانونيين المسجلين كشاهد خبير في المحكمة في عام 2020 وهي الفترة التي وزعت الاستبانه خلالها، وتعتبر هذه الدراسة وبحسب -علم الباحث- الدراسة الاولى التي بحثت في مدى توفر مقومات المحاسبة الجنائية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين المسجلين كشاهد خبير في المحاكم الأردنية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

تمهيد

1-3 مجتمع وعينة الدراسة

2-3 مصادر جمع بيانات الدراسة

3-3 متغيرات الدراسة

4-3 اختبار ثبات المقياس

5-3 اختبار التوزيع الطبيعي

6-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

تمهيد

يتضمن هذا المبحث عرض تحليلي للمنهجية المتبعة في الدراسة واستعراض المراحل والخطوات المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث يبدأ الفصل بالتطرق لمجتمع وعينة الدراسة، وكذلك مصادر جمع البيانات والمعلومات ومتغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل هذه البيانات.

3-1 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مكاتب التدقيق الموزعين في مختلف مناطق المملكة حيث بلغ عدد المدققين المسجلين في المحاكم الأردنية (403) مدقق (جميعه المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2020)، وتمثل عينة الدراسة من عينة قصدية من المدققين القانونيين العاملين في مكاتب التدقيق الأردنية المسؤولين عن عملية التدقيق يبلغ عددها (197) مدقق، كما روعي أن يكون المستجيبون مسجلين كشاهد خبير في المحكمة، وبعد توزيع الاستبانة على عينة الدراسة تم استرداد (124) استبانة صالحة للتحليل من المدققين المسجلين كشاهد خبير تمثل ما نسبته (62.9%) من عينة الدراسة.

3-2 مصادر جمع بيانات الدراسة

اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويقوم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، ثم يعتمد إلى تحليل الظاهرة وتفسيرها وصولاً إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه، واعتمد الباحث على مصدرين لجمع البيانات وهما:

1- مصادر أولية: وبحيث اعتمد الباحث على اعداد استبانة لتجميع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص لإخراجها بصورتها النهائية.

2- مصادر ثانوية: وتشتمل على الأدبيات المتعلقة بالموضوع في الكتب والأبحاث والتقارير والدوريات العربية والأجنبية، ذات الصلة بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري.

3-3 متغيرات الدراسة

ستقوم الدراسة بفحص مدى توفر مقومات المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.

لذا سيتم دراسة مدى توفر المقومات (المتغيرات) التالية:

1- البيانات (الأدلة) المالية للمحاسبة الجنائية.

2- تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية.

3- تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمهارات اللازمة.

4- توفر بيئة تنظيمية وتشريعية في المحاسبة الجنائية.

3-4 اختبار ثبات المقياس

قام الباحث باستخدام اختبار ألفا كرونباخ لتحديد درجة ثبات أداة القياس، وقد بلغت قيمة ألفا للاستبانة ككل (0.961)، وهي نسبة مقبولة إحصائية كونها أعلى من النسبة المقبولة (0.60) (Sekaran & Bougie, 2016).

والجدول التالي يبين أن قيمة ألفا بالنسبة لكل محور أعلى من النسبة المقبولة البالغة 0.60 وبما يعكس ثبات واتساق اسئلة الاستبانة في جميع محاورها.

جدول (3-1) اختبار ألفا كرونباخ

قيمة ألفا	المحور
0.890	توفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.
0.906	تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.
0.962	تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائية بالمهارات اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني.
0.935	تتوفر بيئة تنظيمية وتشريعية في المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني.
0.961	الاستبانة ككل

3-5 اختبار التوزيع الطبيعي

قام الباحث باستخدام معاملي الالتواء والتفرطح للتأكد من مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (3-2) قيم اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	معامل الالتواء	معامل التفرطح
توفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.	0.366	-0.500
تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.	-0.668	0.607
تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائية بالمهارات اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني.	-0.898	0.085
تتوفر بيئة تنظيمية وتشريعية في المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني.	-0.817	0.322
الاستبانة ككل	0.124	-0.592

نلاحظ أن قيم كل من معاملي الالتواء والتفرطح تقل عن الرقم 2 وتقترب من الصفر مما يدل على

اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Gujarati & Porter, 2008).

3-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد جمع الاستبانات من عينة الدراسة قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات، وتم احتساب النسب المئوية والأوساط الحسابية والانحراف المعياري اللازم لتحليل بيانات الدراسة والخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة واختبار الثبات (Reliability Test) من خلال استخدام ألفا كرونباخ وذلك لاختبار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، كما تم استخدام معاملي الالتواء والتفرطح للتأكد من مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، واستخدم تحليل (T) للعينة المفردة (One Sample (T) Test) لاختبار فرضيات الدراسة، ويستخدم هذا الاختبار لمقارنة المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن قيمة متوسط حسابي مرجح (متوسط الاختبار)، إذ يتم احتساب قيمة (T) واستخراج مستوى دلالتها، ونظراً لأن مقياس الدراسة للاتجاهات كان خماسياً، فإن قيمة المتوسط المرجح الذي تم المقارنة به هو (3)، فإذا كان مستوى المعنوية أقل من أو يساوي 5% ($\text{Sig.} \leq 5\%$) فإن هناك فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة عن متوسط الاختبار، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة، أما إذا كان مستوى المعنوية أكبر من 5% ($\text{Sig.} > 5\%$) فإنه لا يوجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة عن متوسط الاختبار ويعني ذلك قبول الفرضية العدمية، وعدم إمكانية قبول الفرضية البديلة.

الفصل الرابع

نتائج التحليل الإحصائي

تمهيد

1-4 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

1-1-4 تحليل البيانات الديموغرافية

2-1-4 وصف متغيرات الدراسة

2-4 نتائج اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

نتائج التحليل الإحصائي

تمهيد

يتضمن هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي التي هدفت إلى معرفة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية للمساعدة في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية، من وجهة نظر المدققين القانونيين العاملين في مكاتب التدقيق الأردنية والمسجلين كشاهد خبير في المحكمة.

1-4 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج كل من التكرارات والنسبة المئوية للخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، بالإضافة إلى استخدام اختبار (T) لعينة واحدة لاحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) والمعنوية (Sig.) لفقرات الاستبانة، وتم تلخيص النتائج في الجداول التالية:

1-1-4 تحليل البيانات الديموغرافية

فيما يلي عرض لوصف عينة الدراسة باستخراج التكرارات والنسبة المئوية:

جدول (4-1) تحليل البيانات الديموغرافية

النسبة المئوية	التكرار	العمر
22.6	28	20 - أقل من 30 سنة
19.4	24	30 - أقل من 40 سنة
16.1	20	40 - أقل من 50 سنة
41.9	52	50 سنة فأكثر
100.0	124	المجموع
النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
-	-	دبلوم متوسط
77.4	96	بكالوريوس
16.1	20	ماجستير
6.5	8	دكتوراه
100.0	124	المجموع
النسبة المئوية	التكرار	الخبرة كمدقق قانوني
25.8	32	أقل من 5 سنوات
12.9	16	5 - أقل من 10 سنوات
9.7	12	10 - أقل من 15 سنة
51.6	64	15 سنة فأكثر
100.0	124	المجموع
النسبة المئوية	التكرار	الخبرة كشاهد خبير في المحكمة
58.1	72	أقل من 5 سنوات
16.1	20	5 - أقل من 10 سنوات
9.7	12	10 - أقل من 15 سنة
16.1	20	15 سنة فأكثر
100.0	124	المجموع
النسبة المئوية	التكرار	هل تحمل شهادة مهنية
87.9	109	نعم
12.1	15	لا
100.0	124	المجموع

يشير الجدول أعلاه أن (22.6%) من العينة تقل أعمارهم عن 30 سنة، و(19.4%) من العينة تتراوح أعمارهم ما بين 30 سنة - أقل من 40 سنة، و(16.1%) من العينة تتراوح أعمارهم ما بين 40 سنة - أقل من 50 سنة، و(41.9%) من العينة تزيد أعمارهم عن 50 سنة، مما يدل على ارتفاع متوسطات أعمار عينة الدراسة وبما يتناسب وطبيعة العمل الذي يقومون به.

يشير الجدول أعلاه إلى أن أغلبية عينة الدراسة من حملة البكالوريوس إذ بلغت نسبتهم (77.4%) من عينة الدراسة، و(16.1%) من العينة من حملة الماجستير و(6.5%) من العينة من حملة الدكتوراة، وهذا يدل على أن العمل في التدقيق القانوني وتسجيل كشاهد خبير في المحاكم الأردنية، يستوجب أن يحمل شاغله على الأقل مؤهلاً جامعياً يساعد في القيام بالعمل الذي يقوم به.

يشير الجدول أعلاه إلى أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة (51.6%) تزيد خبرتهم كمدققين قانونيين عن 15 سنة وهذا يتناسب وارتفاع متوسطات أعمار أفراد العينة وبما ينعكس إيجابياً على انجازهم للعمل، ويأتي هذه الفئة أولئك الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات (25.8%) من عينة الدراسة، و(12.9%) من العينة تتراوح خبرتهم ما بين 5 سنوات - أقل من 10 سنوات كمدققين قانونيين، و(9.7%) من العينة تتراوح خبرتهم ما بين 10 سنوات - أقل من 15 سنة كمدققين قانونيين.

ويشير الجدول أعلاه إلى أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة (58.1%) تقل خبرتهم كشاهد خبير في المحكمة عن 5 سنوات، ويأتي هذه الفئة أولئك الذين تتراوح خبرتهم ما بين 5 سنوات - أقل من 10 سنوات (16.1%) من عينة الدراسة، و(16.1%) من العينة تتراوح خبرتهم كشاهد خبير في المحكمة عن 15 سنة، و(9.7%) من العينة تتراوح خبرتهم ما بين 10 سنوات - أقل من 15 سنة.

وهذه النتيجة منطقية في ضوء أن عمل المدقق كشاهد خبير في المحكمة يتطلب ارتفاع الخبرة

العملية له كمدقق قانوني قبل اختياره كشاهد خبير، وهذا ما ينطبق على نتائج هذه الدراسة.

كما تبين أن ما يقارب (65%) من أفراد عينة الدراسة مسجلين كشاهد خبير في المحكمة، وهذا

يتناسب ومتطلبات الدراسة، وخاصة انه تبين من اجاباتهم المتعلقة في (هل تحمل شهادة مهنية) أن ما

نسبته (87.9%) من أفراد العينة يحملون أكثر من شهادة مهنية إذ تبين أن النسبة الأكبر منهم من حملة

شهادة JCPA وتليها شهادة CPA وتليها ACCA وCMA.

2-1-4 وصف متغيرات الدراسة

فيما يلي عرض لنتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة الموضحة في

الجدول التالية:

1- توفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة

عادلة:

جدول (2-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول

الرقم	الرتبة	مضمون الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig.
-1	11	يعتمد المحاسب الجنائي على الإجراءات التحليلية بتطبيق أسلوب المقارنات لفض النزاعات المالية بعدالة.	4.10	0.82	14.88	0.00
-2	1	يقوم المحاسب الجنائي بالفحص المادي لأدلة الاثبات كالجرد الفعلي في النزاعات المالية التي تتطلب ذلك الفحص.	4.35	0.60	25.11	0.00
-3	8	يتأكد المحاسب الجنائي من متانة نظام الرقابة الداخلي للشركة لفض النزاعات الجنائية بعدالة.	4.19	0.74	17.96	0.00
-4	12	يعتمد المحاسب الجنائي على برامج الكمبيوتر المصممة للتوصل إلى الأدلة اللازمة لفض النزاعات في الدعاوي الجنائية.	4.00	0.85	13.17	0.00

0.00	24.66	0.57	4.27	يقوم المحاسب الجنائي بمراجعة المراسلات اليدوية والإلكترونية لاكتشاف الشغرات غير القانونية إن وجدت.	5	-5
0.00	27.60	0.54	4.33	يستخدم المحاسب الجنائي المصادقات من طرف ثالث كقرائن لتأكيد رأيه لفض النزاعات في الدعاوي الجنائية.	2	-6
0.00	22.58	0.56	4.14	يحدد المحاسب الجنائي الأنماط والعلاقات الموجودة في البيانات لاستنتاج العلاقات بين المتغيرات في الدعاوي الجنائية.	9	-7
0.00	8.12	0.94	3.69	يعتمد المحاسب الجنائي على تمثيل البيانات المالية في خرائط ورسوم بيانية لتسليط الضوء على الأدلة والقرائن الهامة لفض النزاعات المالية بعدالة.	14	-8
0.00	24.65	0.57	4.26	يتحرى المحاسب الجنائي عن أدلة الإثبات من خلال المراجعة المستمرة للمستندات وفي الحدود المسموح بها قانونياً.	6	-9
0.00	27.57	0.53	4.32	يقوم المحاسب الجنائي في إجراء المقابلات مع الجهات التي من المتوقع أن تساعده في الوصول إلى أدلة الإثبات اللازمة في فض النزاعات الجنائية.	3	-10
0.00	18.14	0.75	4.23	يعتمد المحاسب الجنائي على الأساليب الإحصائية ومنها أسلوب العينات للتأكد من خلو البيانات المالية المستخدمة في الدعاوي الجنائية من الأخطاء والتحريفات.	7	-11
0.00	18.58	0.77	4.29	يستخدم المحاسب الجنائي تحليل النسب المالية للتأكد من عدم وجود بنود غير اعتيادية في البيانات المالية تساعده في اكتشاف البيانات الهامة وغير المؤكدة في الدعاوي الجنائية.	4	-12
0.00	8.08	0.93	3.68	يعتمد المحاسب الجنائي على نماذج التنبؤ للتأكد من تقدير النتائج التي يتوجب الحصول عليها في البيانات المالية كأدلة في فض النزاعات في الدعاوي الجنائية.	15	-13
0.00	10.42	0.86	3.81	يعتمد المحاسب الجنائي على الذكاء الفطري في اكتشاف الانحرافات في البيانات المالية التي يتم جمعها والمتعلقة بالنزاع الجنائي.	13	-14
0.00	15.04	0.84	4.13	يستخدم المحاسب الجنائي البرامج الحاسوبية المصممة لاسترداد البيانات المالية التي تساعده في الوصول إلى أدلة لفض النزاعات المالية.	10	-15
0.00	26.88	0.46	4.12	المتوسط العام		

يشير الجدول (4-2) أن المتوسط العام للمحور توفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية

لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة البالغ 4.12 اعلى من المتوسط المرجح الذي تم

المقارنة به وهو (3) وقيمة (T) المحسوبة له ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبما يدل على معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو هذا المحور، كما نلاحظ أن قيم المتوسطات الحسابية لفقرات المحور تراوحت ما بين (3.68) و(4.35)، وعند مستوى معنوية (0.00) وهو مؤشر على ارتفاع درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على توفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.

وتبين من جدول (2-4) أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة للفقرة التي نصها "يقوم المحاسب الجنائي بالفحص المادي لأدلة الاثبات كالجرد الفعلي في النزاعات المالية التي تتطلب ذلك الفحص" احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يبلغ 4.35 وبما يدل على أهمية أدلة الاثبات المتعلقة في الفحص المادي كالجرد الفعلي في فحص وتدقيق كل البيانات المالية كأدلة للتأكد من صحة وخلو البيانات المالية من الأخطاء والتشوهات فيها.

واحتلت الفقرة "يستخدم المحاسب الجنائي المصادقات من طرف ثالث كقرائن لتأكيد رأيه لفض النزاعات في الدعاوي الجنائية" المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يبلغ 4.33 ويعزو الباحث ارتفاع متوسط الإجابات على هذه الفقرة إلى أن استخدام المصادقات كقرائن للتأكد من مطابقة البيانات المالية مع ما هو مذكور في الدعوة المالية، يزيد من قدرة المحاسب الجنائي على إبداء رأيه بعدالة أكبر.

كما احتلت الفقرة "يقوم المحاسب الجنائي في إجراء المقابلات مع الجهات التي من المتوقع أن تساعد في الوصول إلى أدلة الاثبات اللازمة في فض النزاعات الجنائية" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يبلغ 4.32 والذي يمكن اعتباره مؤشراً على أهمية المقابلات الشخصية في التحقق من البيانات المالية والتحري عن التفاصيل التي تم ذكرها في الشكوى المقدمة قبل إبداء رأيه كخبير مالي.

واحتلت الفقرة "يعتمد المحاسب الجنائي على الذكاء الفطري في اكتشاف الانحرافات في البيانات المالية التي يتم جمعها والمتعلقة بالنزاع الجنائي" مرتبة متأخرة وبمتوسط حسابي يبلغ 3.81 وبما يدل على حاجة المحاسب الجنائي إلى تعزيز الاعتماد على الذكاء الفطري الذي يولد مع الانسان وهو البراعة والمهارة الفكرية التي تولد مع البشر، والتي تتميز بوظائف معرفية معقدة ومستويات عالية من الدوافع والوعي الذاتي، وبما في ذلك القدرة على التعرف على الأنماط وفهم الأفكار والتخطيط وحل المشكلات واتخاذ القرارات وتخزين المعلومات، واستخدام اللغة للتواصل، وبالتالي زيادة قدرة المحاسب الجنائي على كشف الأخطاء والتلاعب في التقارير والأدلة المالية.

وتليها الفقرة "يعتمد المحاسب الجنائي على تمثيل البيانات المالية في خرائط ورسوم بيانية لتسليط الضوء على الأدلة والقرائن الهامة لفض النزاعات المالية بعدالة" حيث جاءت في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي يبلغ 3.69 مما يمكن اعتباره مؤشراً على عدم اهتمام المحاسب الجنائي بشكل كافي على تمثيل البيانات المالية في خرائط ورسوم بيانية لتسليط الضوء على الأدلة والقرائن الهامة لفض النزاعات المالية بعدالة وخاصة في النزاعات المالية التي طبيعتها تتطلب ذلك.

واحتلت الفقرة "يعتمد المحاسب الجنائي على نماذج التنبؤ للتأكد من تقدير النتائج التي يتوجب الحصول عليها في البيانات المالية كأدلة في فض النزاعات في الدعاوي الجنائية" المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي يبلغ 3.68 وهو ما يفسر عدم اعتماد المحاسب الجنائي على تقدير النتائج المستقبلية وتقدير الخسائر أو الأرباح الناتجة وتقدير نتائج القيم التي يمكن الوصول إليها بتطبيق نماذج التنبؤ بالشكل المطلوب.

2- تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لفض

النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة:

جدول (3-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني

الرقم	الترتبة	مضمون الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig.
-1	7	يتوفر لدى المحاسب الجنائي شهادات مهنية من منظمات عالمية أو محلية للقيام بواجبات المهنة المطلوبة لفض الشكاوى والادعاءات المقدمة.	4.27	0.68	20.86	0.00
-2	12	يخضع المحاسب الجنائي إلى امتحانات مهنية تمكنه من مزاوله المهنة.	3.97	0.97	11.10	0.00
-3	2	لدى المحاسب الجنائي المعارف المحاسبية من تحليل وتقنين أدلة الإثبات لتأييد رأيه في الدعاوى الجنائية.	4.39	0.66	23.44	0.00
-4	10	المحاسب الجنائي يلم بالمعارف الجنائية اللازمة للسير في إجراءات التقاضي وحل القضايا المالية في المحاكم.	4.13	0.8	15.79	0.00
-5	1	المحاسب الجنائي يلم بمتطلبات وارشادات المعايير المحاسبية الدولية لتقديم الأدلة اللازمة لدعم رأيه في حل الدعاوى الجنائية.	4.42	0.61	25.79	0.00
-6	3	يتوفر لدى المحاسب الجنائي الخبرة العملية الكافية لفحص نظام الرقابة الداخلي وتحديد نقاط القوة والضعف فيه بما يعزز موقفه القانوني.	4.36	0.65	23.19	0.00
-7	4	يتوفر لدى المحاسب الجنائي خبرات تدقيق الحسابات الكافية واللازمة في حالة تقديم المدقق القانوني تقرير غير مقنع في النزاعات الجنائية.	4.35	0.65	23.12	0.00
-8	6	يتوفر لدى المحاسب الجنائي خبرات استشارية كافية لتقديم الاستشارات اللازمة للقضاة في النزاعات المالية.	4.29	0.63	22.64	0.00
-9	11	يخضع المحاسب الجنائي لدورات تدريبية متعلقة في الإجراءات القانونية وأدلة الإثبات القاطعة.	4.06	0.72	16.50	0.00
-10	9	المحاسب الجنائي يلم بالقوانين والتشريعات التجارية ذات الصلة بالدعاوى الجنائية ذات الطابع المالي.	4.19	0.69	19.13	0.00
-11	5	يتوفر لدى المحاسب الجنائي الخبرات المحاسبية الكافية لاكتشاف الأخطاء والتجاوزات في القضايا المالية.	4.32	0.59	24.88	0.00
-12	8	يتوفر لدى المحاسب الجنائي خبرات عملية في مجال المحاسبة الجنائية تمكنه من القيام في المهام المطلوبة منه.	4.26	0.67	20.81	0.00
		المتوسط العام	4.25	0.49	28.33	0.00

يشير الجدول (3-4) أن المتوسط العام للمحور تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة، البالغ 4.25 أعلى من المتوسط المرجح الذي تم المقارنة به وهو (3) وقيمة (T) المحسوبة له ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبما يدل على معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو هذا المحور، كما نلاحظ أن قيم المتوسطات الحسابية لفقرات المحور تراوحت ما بين (3.96) و(4.42)، وعند مستوى معنوية (0.00) وهو مؤشر على ارتفاع درجة موافقة أفراد عينة الدراسة بتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة، واحتلت الفقرة التي تنص على: "المحاسب الجنائي يلم بمتطلبات وإرشادات المعايير المحاسبية الدولية لتقديم الأدلة اللازمة لدعم رأيه في حل الدعاوي الجنائية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يبلغ 4.42 وهو مؤشر على أهمية الألمان المحاسب الجنائي بالمعايير المحاسبية والأسس العملية اللازمة والضرورية للقيام في المهام الموكلة إليه.

كما احتلت الفقرة "لدى المحاسب الجنائي المعارف المحاسبية من تحليل وتفنيد أدلة الإثبات لتأييد رأيه في الدعاوي الجنائية" المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.39 وهو ما يؤكد توفر المعارف المحاسبية اللازمة من تفنيد أدلة الإثبات في شتى أشكالها وأنواعها لدى المحاسب الجنائي والتي تساعده في إبداء رأيه بموثوقية ووفق الأدلة المتوفرة لديه.

واحتلت الفقرة "يتوفر لدى المحاسب الجنائي الخبرة العملية الكافية لفحص نظام الرقابة الداخلي وتحديد نقاط القوة والضعف فيه بما يعزز موقفه القانوني" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يبلغ 4.36 وبما يدل على أهمية توفر الخبرة العملية الكافية لدى المحاسب الجنائي بما يتعلق في وصف الإجراءات

المتبعة والداعمة لفحص نظام الرقابة الداخلي وتحديد النقاط القوة والنقاط الضعف التي يجب الوقوف عليها وتحسينها.

كما احتلت الفقرة "يخضع المحاسب الجنائي لدورات تدريبية متعلقة في الإجراءات القانونية وأدلة الاثبات القاطعة" المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي يبلغ 4.06 وبما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أهمية خضوع المحاسب الجنائي لدورات تدريبية تعزز من قدرته على التعامل مع الإجراءات القانونية وأدلة الاثبات في النزاعات المالية.

وتليها الفقرة "يخضع المحاسب الجنائي إلى امتحانات مهنية تمكنه من مزاولة المهنة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي يبلغ 3.97 وهو مؤشر على ضرورة زيادة اهتمام الجهات الرسمية وغير الرسمية بتطوير مهنة المحاسبة الجنائية من خلال تطوير امتحانات المهنية من شأنها أن تساعد في تطوير مهنة المحاسبة الجنائية وتوفير محاسبين جنائيين مؤهلين لمزاولة المهنة.

3- تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائية بالمهارات اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة

المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني:

جدول (4-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث

الرقم	الرتبة	مضمون الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig.
-1	11	المحاسب الجنائي يمتلك مهارات فحص واكتشاف الأدلة الإلكترونية في فض النزاعات الجنائية في بيئة الأعمال الإلكترونية.	3.51	1.17	4.86	0.00
-2	9	المحاسب الجنائي يمتلك مهارات التحقيق في النزاعات الجنائية وتقديم الرأي والاستشارات الجنائية.	3.59	1.21	5.42	0.00
-3	8	يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارة التفكير الانتقادي لتمييز والفصل في النزاعات المالية التي تنطوي على حالات الغش والتلاعب.	3.69	1.20	6.37	0.00
-4	3	يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات التحليل المنظم للحقائق لتشكيل رأي فني محايد في النزاعات الجنائية.	4.02	0.90	12.72	0.00
-5	2	المحاسب الجنائي يتمتع بمهارات التقصي واستقصاء الأدلة المحاسبية في النزاعات المالية.	4.15	0.75	17.01	0.00
-6	13	المحاسب الجنائي يتمتع في مهارات استخدام البرامج الحاسوبية في النزاعات المالية الإلكترونية وقرصنة الأنترنت والمعلومات.	3.35	1.37	2.88	0.01
-7	4	يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات تقييم الأصول والأضرار التي تنطوي عليها القضايا ذات الطبيعة المالية.	3.86	1.21	7.97	0.00
-8	10	يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات التعامل مع أدوات الصيرفة الإلكترونية لفض النزاعات المالية التي يكون المصرف طرف فيها.	3.58	0.98	6.60	0.00
-9	1	يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات إعداد التقرير عن المهمة المكلف بها مدعم بالأدلة القانونية الكافية والتي تعزز قراره.	4.22	0.79	17.13	0.00
-10	6	يتمتع المحاسب الجنائي بمهارات تحليل دوافع الأطراف المحركة للنزاع القانوني.	3.81	1.06	8.45	0.00
-11	7	المحاسب الجنائي يمتلك مهارات الاتصال الشفوية والكتابية والتي تمكنه من الدفاع عن الأدلة الثبوتية في الدعاوي الجنائية.	3.73	1.31	6.18	0.00
-12	5	يتوفر لدى المحاسب الجنائي المهارات المحاسبية التي تؤهله على فحص الوثائق والمستندات والأدلة القانونية اللازمة لفض النزاعات بعدالة.	3.86	1.26	7.60	0.00
-13	12	يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات التحكيم لفض النزاعات المالية التي لا تزال محل خلاف بين الأطراف المتنازعة.	3.47	1.19	4.39	0.00
		المتوسط العام	3.77	0.90	9.61	0.00

يشير الجدول (4-4) أن المتوسط العام للمحور تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائية بالمهارات اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة البالغ 3.77 أعلى من المتوسط المرجح الذي تم المقارنة به وهو (3) وقيمة (T) المحسوبة له ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبما يدل على معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو هذا المحور، كما نلاحظ أن قيم المتوسطات الحسابية لفقرات المحور تراوحت ما بين (3.35) و(4.22)، وعند مستوى معنوية (0.00) وهو مؤشر على ارتفاع درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائية بالمهارات اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.

واحتلت الفقرة التي تنص على: "يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات إعداد التقرير عن المهمة المكلف بها مدعم بالأدلة القانونية الكافية والتي تعزز قراره" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يبلغ 4.22 مما يدل على أهمية أن يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات إعداد التقرير عن المهمة المكلف بها مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تمكنه من عرض الحقائق وإبداء رأيه بحيادية.

واحتلت الفقرة "المحاسب الجنائي يتمتع بمهارات التقصي واستقصاء الأدلة المحاسبية في النزاعات المالية" المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يبلغ 4.15 وهو ما يؤكد أهمية امتلاك المحاسب الجنائي مهارة التقصي والتحري في جمع وتحليل وتقييم الأدلة الثبوتية لفض النزاعات بين الأطراف المتنازعة.

كما احتلت الفقرة "يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات التحليل المنظم للحقائق لتشكيل رأي فني محايد في النزاعات الجنائية" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يبلغ 4.02 وخاصة أن مهارة التحليل المنظم تزيد من قدرة المحاسب الجنائي على تنظيم وتحليل كمية ضخمة من البيانات والمستندات المالية لتبسيط قضية أو مشكلة مالية معقدة، ومواجهة القضايا الجوهرية التي تحتاج إلى تحليل منظم لحلها.

وجاءت الفقرة "المحاسب الجنائي يمتلك مهارات فحص واكتشاف الأدلة الإلكترونية في فض النزاعات الجنائية في بيئة الأعمال الإلكترونية" في مرتبة متأخرة وبمتوسط حسابي يبلغ 3.51 وهو مؤشر على أنه ما زال هناك حاجة إلى تعزيز الاهتمام بالأدلة الإلكترونية وتطوير برامج متخصصة في الكشف عن حالات الغش والفساد المالي من خلال برامج مصممة تساعد المحاسب الجنائي على القيام بذلك.

وتليها الفقرة "يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات التحكيم لفض النزاعات المالية التي لا تزال محل خلاف بين الأطراف المتنازعة" في المرتبة قبل الأخيرة وبمتوسط حسابي يبلغ 3.47 وهو مؤشر على ضرورة تطوير مهارات التنسيق والتعاون مع الخبراء الآخرين بما فيهم المحققين وفاحصي المستندات القضائيين والمهندسين الاستشاريين من أجل تقديم خدمات التخمين والتحكيم بحياد واستقلالية.

واحتلت الفقرة "المحاسب الجنائي يتمتع في مهارات استخدام البرامج الحاسوبية في النزاعات المالية الإلكترونية وقرصنة الأنترنت والمعلومات" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي يبلغ 3.35 مما يدل على أهمية تطوير مهارات التعامل مع الحاسوب بحرفية كبيرة لتمكن المحاسب الجنائي من التعامل مع البيانات المالية والأرصدة الإلكترونية وأي مستند مالي يستند إليه أمام القضاء.

4- تتوفر بيئة تنظيمية وتشريعية في المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة

عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني:

جدول (4-5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع

الرقم	الرتبة	مضمون الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig.
-1	4	يعمل المحاسب الجنائي كطرف محايد ومستقل عن الأطراف المتنازعة وبما يعزز من دوره كشاهد خبير في المحاكم.	4.03	1.28	8.97	0.00
-2	9	المحاسب الجنائي يعمل في بيئة أعمال إلكترونية مما يتطلب منه استخدام تكنولوجيا المعلومات في فض النزاعات الجنائية.	3.77	1.10	7.87	0.00
-3	11	المحاسب الجنائي يعمل في بيئة تتسم بالتعاون والمشاركة وبحيث يتم اطلاعه على جميع المستندات والوثائق للتأكد من حصوله على كامل الأدلة والبيانات اللازمة لفض النزاعات المالية بعدالة.	3.56	1.23	5.11	0.00
-4	3	المحاسب الجنائي يعمل في بيئة تتسم بعدالة القضاء ونزاهته مما يمكنه من فض النزاعات المالية بعدالة.	4.10	0.91	13.53	0.00
-5	2	المحاسب الجنائي يعمل في بيئة تلتزم الدولة بها بدورها في القيام بالإصلاحات اللازمة لتحقيق الشفافية والمساءلة اللازمة لفض النزاعات ذات الطابع المالي.	4.17	0.72	18.13	0.00
-6	8	يعمل المحاسب الجنائي ضمن قوانين وتشريعات تضمن حماية المال الخاص والعام وبما يحفظ الحقوق وتحقيق العدالة في الدعاوي الجنائية.	3.81	1.28	7.02	0.00
-7	6	يعمل المحاسب الجنائي في بيئة تتصف بقيام المدقق الحسابات بدورة في إبداء رأيه بعدالة ونزاهة مما يساعده على فض النزاعات المالية بعدالة.	3.93	1.09	9.47	0.00
-8	7	تعليمات هيئة الأوراق المالية تضمن الدور التنظيمي والرقابي في السوق المالي وتنظم قضايا الاستثمار الداخلي والخارجي وبما يساعد المحاسب الجنائي في فض النزاعات ذات الطابع المالي.	3.90	1.00	10.06	0.00
-9	1	تقوم جمعية مدققي الحسابات الأردنية بدورها في تنظيم مزاوله مهنة التدقيق الخارجي وحماية استقلالية المدقق الخارجي وبما يهيئ البيئة المناسبة للمحاسب الجنائي في فض النزاعات المالية.	4.21	0.80	16.86	0.00
-10	5	يعمل المحاسب الجنائي كطرف محايد ومستقل عن الأطراف المتنازعة وبما يعزز من دوره كشاهد خبير في المحاكم.	3.98	1.11	9.86	0.00
-11	10	تتسم البيئة التي يعمل بها المحاسب الجنائي بالإصلاحات الاقتصادية المستمرة وخاصة في مجال القضاء وبما يساعد على فض النزاعات المالية بعدالة.	3.58	1.33	4.86	0.00
		المتوسط العام	3.91	0.85	20.95	0.00

يشير الجدول (4-5) أن المتوسط العام للمحور تتوفر بيئة تنظيمية وتشريعية في المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة البالغ 3.91 أعلى من المتوسط المرجح الذي تم المقارنة به وهو (3) وقيمة (T) المحسوبة له ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، وبما يدل على معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو هذا المحور، كما نلاحظ أن قيم المتوسطات الحسابية لفقرات المحور تراوحت ما بين (3.56) و(4.21)، وعند مستوى معنوية (0.00) وهو مؤشر على ارتفاع درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ضرورة توفر بيئة تنظيمية وتشريعية في المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.

واحتلت الفقرة "تقوم جمعية مدققي الحسابات الأردنية بدورها في تنظيم مزاوله مهنة التدقيق الخارجي وحماية استقلالية المدقق الخارجي وبما يهيئ البيئة المناسبة للمحاسب الجنائي في فض النزاعات المالية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يبلغ 4.21 وهو ما يؤشر على أهمية الدور الذي تقوم به جمعية مدققي الحسابات على تنظيم مزاوله مهنة المحاسبة والارتقاء بها لضمان الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق وحماية الشركات والمشاريع من عمليات الاحتيال في القضايا المالية.

واحتلت الفقرة "المحاسب الجنائي يعمل في بيئة تلتزم الدولة بها بدورها في القيام بالإصلاحات اللازمة لتحقيق الشفافية والمساءلة اللازمة لفض النزاعات ذات الطابع المالي" المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يبلغ 4.17 وهو مؤشر على أهمية الدور الذي تقوم به الدولة في القيام بالإصلاحات الدورية والرقابة وتحقيق الشفافية والمساءلة بغية فض النزاعات المالية وارجاع الحقوق لأصحابها.

كما احتلت الفقرة "المحاسب الجنائي يعمل في بيئة تتسم بعدالة القضاء ونزاهته مما يمكنه من فض النزاعات المالية بعدالة" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يبلغ 4.10 مما يدل على أهمية توفر بيئة قضائية تتسم بعدالة القضاء بها، وبما يمكن المحاسب الجنائي من القيام بواجباته باستقلالية ونزاهة.

واحتلت الفقرة "تتسم البيئة التي يعمل بها المحاسب الجنائي بالإصلاحات الاقتصادية المستمرة وخاصة في مجال القضاء وبما يساعد على فض النزاعات المالية بعدالة" في المرتبة قبل الأخيرة وبمتوسط حسابي يبلغ 3.58 وهو مؤشر على ضرورة قيام الدولة بعمل الإصلاحات اللازمة لسد الثغرات ومواكبة كل المستجدات الحاصلة في الأنظمة الاقتصادية ووضع قواعد جديدة تسمح في إيجاد بيئة صالحة تحقق العدالة المرجوة.

كما احتلت الفقرة "المحاسب الجنائي يعمل في بيئة تتسم بالتعاون والمشاركة وبحيث يتم اطلاعه على جميع المستندات والوثائق للتأكد من حصوله على كامل الأدلة والبيانات اللازمة لفض النزاعات المالية بعدالة" المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي يبلغ 3.56 وهو مؤشر على أهمية زيادة تعاون المؤسسات وأصحاب المصالح مع المحاسب الجنائي والسماح له في الكشف عن المستندات والوثائق حتى يتمكن من التحري وإبداء رأيه بكل حيادية وبما يؤمن حل النزاعات المالية.

2-4 نتائج اختبار الفرضيات

فيما يلي عرض لنتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية، (H_0): "لا تتوفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية عند مستوى معنوية أقل من $\alpha \leq 0.05$ ".

لقد تم استخدام اختبار T لعينة واحدة (ONE SAMPLE T- TEST) لاختبار الفرضية أعلاه، حيث تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول (4-6) اختبار الفرضية الرئيسية (H_0)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	Sig. - T	T الجدولية	قيمة T
0.54	4.01	0.00	1.67	20.95

يشير الجدول أعلاه أن قيمة (T) البالغة 20.95 أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ 1.67، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون Sig. - T أقل من 0.05، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة 4.01 لجميع فقرات محاور الاستبانة وبما يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الرئيسية للدراسة كونه أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (3) وعند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "تتوفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية عند مستوى معنوية أقل من $\alpha \leq 0.05$ ".

ومن خلال هذه الفرضية تتدرج عدة فرضيات فرعية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى، (H01): "لا تتوفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية لفض

النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية

عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

لقد تم استخدام اختبار T لعينة واحدة (ONE SAMPLE T- TEST) لاختبار الفرضية أعلاه،

حيث تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول (4-7) اختبار الفرضية الفرعية الأولى (H01)

قيمة T	T الجدولية	Sig. – T	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
26.88	1.67	0.00	4.12	0.46

يشير الجدول أعلاه أن قيمة (T) البالغة 26.88 أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ 1.67، كما

أنها ذات دلالة إحصائية كون Sig. - T أقل من 0.05، كما أن المتوسط الحسابي البالغ 4.12 يعكس

معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الفرعية الأولى كونه أعلى من متوسط

الاختبار المرجح البالغ (3) وعند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتم رفض الفرضية

العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "تتوفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية لفض

النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية

عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

الفرضية الفرعية الثانية، (H02): "لا يتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

لقد تم استخدام اختبار T لعينة واحدة (ONE SAMPLE T- TEST) لاختبار الفرضية أعلاه، حيث تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول (4-8) اختبار الفرضية الفرعية الثانية (H02)

قيمة T	T الجدولية	Sig. – T	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
28.33	1.67	0.00	4.25	0.49

يشير الجدول أعلاه أن قيمة (T) البالغة 28.33 أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ 1.67، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون Sig. - T أقل من 0.05، كما أن المتوسط الحسابي البالغ 4.25 وبما يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الفرعية الثانية للدراسة كونه أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (3) وعند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "يتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

الفرضية الفرعية الثالثة، (H03): "لا يتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمهارات اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

لقد تم استخدام اختبار T لعينة واحدة (ONE SAMPLE T- TEST) لاختبار الفرضية أعلاه، حيث تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول (4-9) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (H03)

قيمة T	T الجدولية	Sig. – T	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
9.61	1.67	0.00	3.77	0.90

يشير الجدول أعلاه أن قيمة (T) البالغة 9.61 أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ 1.67، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون Sig. - T أقل من 0.05، كما أن المتوسط الحسابي البالغ 3.77 يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الفرعية الثالثة كونه أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (3) وعند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "يتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمهارات اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

الفرضية الفرعية الرابعة، (H04): "لا تتوفر بيئة تنظيمية وتشريعية في المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

لقد تم استخدام اختبار T لعينة واحدة (ONE SAMPLE T- TEST) لاختبار الفرضية أعلاه، حيث تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول (4-10) اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (H04)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	Sig. - T	T الجدولية	قيمة T
0.85	3.91	0.00	1.67	11.96

يشير الجدول أعلاه أن قيمة (T) البالغة 11.96 أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ 1.67، كما أنها ذات دلالة إحصائية كون Sig. - T أقل من 0.05، كما أن المتوسط الحسابي البالغ 3.91 يعكس معنوية الاتجاهات الإيجابية لأفراد عينة الدراسة نحو الفرضية الفرعية الرابعة كونه أعلى من متوسط الاختبار المرجح البالغ (3) وعند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "تتوفر بيئة تنظيمية وتشريعية في المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تمهيد

1-5 نتائج الدراسة

2-5 توصيات الدراسة

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تمهيد

يتضمن هذا المبحث عرضاً للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حول مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية للمساعدة في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية، من وجهة نظر المدققين القانونيين العاملين في مكاتب التدقيق الأردنية والمسجلين كشاهد خبير في المحكمة، كما يتضمن هذا الفصل أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

5-1 نتائج الدراسة

في ضوء التحليل الإحصائي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- تبين من خلال اختبار الفرضية الرئيسية أنه تتوفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية، واتفقت نتيجة هذه الفرضية مع كل من دراسة (برغل، 2015) ودراسة (شعبان، 2015) ودراسة (الكبيسي، 2016) ودراسة (عبيد، 2018) ودراسة (Akkeren, Buckby & MacKenzie, 2013) ودراسة (Kaur, 2014) ودراسة (Sani, Ibrahim & Sule, 2019).

وقد تم التوصل إلى هذه النتيجة من خلال اختبار الفرضيات الفرعية والتي تم استعراض نتائجها فيما يلي:

2- تبين من خلال الفرضية الفرعية الأولى أنه تتوفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، يقوم المحاسب الجنائي بالفحص المادي لأدلة الإثبات كالجرد الفعلي في النزاعات المالية التي تتطلب ذلك الفحص، كما يستخدم المحاسب الجنائي المصادقات من طرف ثالث كقرائن لتأكيد رأيه لفض النزاعات في الدعاوي الجنائي الأساليب الإحصائية ومنها أسلوب العينات للتأكد من خلو البيانات المالية المستخدمة في الدعاوي الجنائية من الأخطاء والتحريفات، كما يحدد المحاسب الجنائي يقوم المحاسب الجنائي في إجراء المقابلات مع الجهات التي من المتوقع أن تساعده في الوصول إلى أدلة الإثبات اللازمة في فض النزاعات الجنائية، واتفقت نتيجة هذه الفرضية مع كل من دراسة (عبيد، 2018) ودراسة (Sorunke, 2018) وبحيث اتفقوا على أهمية توفر الأدلة والبيانات المالية لفض النزاعات المالية بعدالة، كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (صيام، وعبد الله، 2019) والتي بينت أن تقنيات المحاسبة الجنائية ترتبط باكتشاف المعرفة بقواعد البيانات المستخدمة في البرامج المصممة تلقائياً لاستخراج كمية كبيرة من البيانات المتكاملة للحصول على معلومات جديدة أو خفية أو غير متوقعة، وهو ما يتفق مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة والتي بينت أن توفر الأدلة المالية التي يحصل عليها المحاسب الجنائي باستخدام تقنية تنقيب البيانات تساعده في تقديم الأدلة والبيانات الضرورية للقيام في المهام المطلوبه منه بنزاهة.

3- تبين من خلال الفرضية الفرعية الثانية أنه يتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، فالمحاسب الجنائي يلم بمتطلبات وإرشادات المعايير المحاسبية الدولية لتقديم الأدلة اللازمة لدعم رأيه في حل الدعاوي الجنائية، كما أن لدى المحاسب الجنائي المعارف المحاسبية من تحليل وتفنيد أدلة الإثبات لتأييد رأيه في الدعاوي الجنائية، كما يتوفر لديه الخبرة العملية الكافية لفحص نظام الرقابة الداخلي وتحديد نقاط القوة والضعف فيه بما يعزز موقفه القانوني، واتفقت نتيجة هذه الفرضية مع كل من دراسة (Prabowo, 2013) ودراسة (Oyedokun, 2015).

4- تبين من خلال الفرضية الفرعية الثالثة أنه يتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمهارات اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات إعداد التقرير عن المهمة المكلف بها مدعم بالأدلة القانونية الكافية والتي تعزز قراره، كما يتمتع بمهارات التقصي واستقصاء الأدلة المحاسبية في النزاعات المالية بالإضافة إلى مهارات التحليل المنظم للحقائق لتشكيل رأي فني محايد في النزاعات الجنائية، واتفقت نتيجة هذه الفرضية مع كل من دراسة (Prabowo, 2013) ودراسة (Oyedokun, 2015).

5- تبين من خلال الفرضية الفرعية الرابعة أنه تتوفر بيئة تنظيمية وتشريعية في المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني في المحاكم الأردنية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث تقوم جمعية مدقي الحسابات الأردنية

بدورها في تنظيم مزاوله مهنة التدقيق الخارجي وحماية استقلالية المدقق الخارجي وبما يهيئ البيئة المناسبة للمحاسب الجنائي في فض النزاعات المالية، كما أن المحاسب الجنائي يعمل في بيئة تلتزم الدولة بها بدورها في القيام بالإصلاحات اللازمة لتحقيق الشفافية والمساءلة اللازمة لفض النزاعات ذات الطابع المالي، كما تتسم هذه البيئة بعدالة القضاء ونزاهته مما يمكنه من فض النزاعات المالية بعدالة، واتفقت نتيجة هذه الفرضية مع كل من دراسة (الكبيسي، 2016)، ودراسة (Sorunke, 2018).

5-2 توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

- 1- العمل المشترك بين جمعية المدققي الحسابات الأردنيين ونقابة المحامين الأردنيين، لإعداد ورشات تدريبية لتمكين المحاسبين القانونيين وخاصة المسجلين كشاهد خبير في المحاكم الأردنية، من الإجراءات القانونية التي تمكنهم من القيام بمهامهم بأفضل وجه.
- 2- قيام المنظمات المهنية ومنها - الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية وجمعية مدققي الحسابات الأردنية - بتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق وبما يضمن الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق، وتعزيز توفير المقومات الضرورية للمحاسبين الجنائيين من مؤهلات ومعايير وقواعد السلوك المهني، للارتقاء بدور المحاسب الجنائي في المحاكم الأردنية.
- 3- ضرورة اعتماد مادة المحاسبة الجنائية ضمن مناهج التعليم الأساسية في الجامعات الأردنية، ومواصلة التقدم باتجاه تطورات العصر التي تتناسب مع تطور وسائل الاحتيال المالي، وبحيث تخرج أجيال

من المحاسبين يمتلكون مهارات استخدام البرامج الحاسوبية في النزاعات المالية الإلكترونية وقرصنة الأنترنت والمعلومات.

4- قيام المحاسب القانوني الأردني بالالتحاق بدورات تدريبية تنمي إلمامه بمهارات التعامل مع أدوات الصيرفة الإلكترونية لتمكنه من التعامل مع البيانات المالية والأرصدة الإلكترونية وأي مستند مالي يستند إليه أمام القضاء لفض النزاعات المالية التي يكون المصرف طرف فيها.

5- ضرورة قيام وزارة العدل الأردنية باستحداث وظيفة مدقق جنائي في المحاكم الأردنية تبحث في جوانب المسؤولية المدنية لكل من مدققي ومجالس الإدارة في الشركات المساهمة، مع تفعيل التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الجزاءات الرادعة على المخالفين الذين يساهمون في إشاعة ظاهرة الفساد في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

6- ضرورة تركيز الإدارة الضريبية في الأردن على تفعيل النظام الرقابي بحيث يعتمد على المحاسبة الجنائية ويأخذ على عاتقه المحافظة على حقوق الدولة المالية والمكلفين على حد سواء.

7- التزام مؤسسات المجتمع المدني كالتنقابات المهنية بالقيام بدورها في محاربة الفساد عن طريق مطالبة الحكومة بإجراء الإصلاحات اللازمة ومشاركتها في حل قضايا الفساد ذات الطابع المالي التي تمس الحق العام والخاص والحد من الفساد المالي في المحاكم.

كما يقترح الباحث دراسات مستقبلية أخرى مثل:

1- إجراء دراسات تتعلق بالآثار المترتبة على تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية من وجهة

نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية.

2- إجراء دراسات أخرى تتعلق بتطبيق موضوع الدراسة في قطاعات أخرى مثل الوزارات الأردنية

ومتغيرات جديدة كمعوقات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية.

* قائمة المراجع باللغة العربية

- 1- أحمد، خالد محمد علي (2013). «دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي»، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، بني سويف، مصر.
- 2- أحمد، موفق، وخضير، حلا (2010)، «الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية»، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 80، الصفحات 136-156.
- 3- برغل، ليندا مصطفى (2015). دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.
- 4- الجبوري، نصيف، والخالدي، صلاح (2013). «دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي»، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 19، العدد 70، الصفحات 457-473.
- 5- الجليلي، مقداد أحمد (2012). «المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق»، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 34، العدد 107، الصفحات 9-21.
- 6- جميل، رافي نزار (2012). الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية ومتطلبات تطبيقها في البيئة المالية العراقية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
- 7- الخالدي، صلاح هادي (2012). إطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، (أطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

8- خليل، محمد أحمد ابراهيم (2015). تطوير دور المراجعة القضائية الغش والاحتيال والفساد المالي

لمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية، (رسالة ماجستير غير منشور)، جامعة

بني سويف، بني سويف، مصر.

9- سعد الدين، إيمان محمد (2010). «المحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القانوني في مواجهتها

بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري - دراسة تحليلية»، مجلة المحاسبة والإدارة

والتأمين، العدد 75، الصفحات 255-306.

10- السيبي، نجوى أحمد (2006). «دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم

المالية - دراسة ميدانية»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 1، العدد 1، الصفحات 33-

84.

11- شعبان، أنعام (2015). مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات

الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية، (دراسة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة،

فلسطين.

12- شنقراوي، مصطفى طاهر (2015). «المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع

والطموحات»، مجلة الدراسات العليا جامعة نيلين، المجلد 4، العدد 14، الصفحات 69-85.

13- صيام، وليد زكريا، وعبد الله، منى حسن (2019). «أثر تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في

الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين

القانونيين»، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 7، العدد 2، الصفحات 199-225.

14- عبيد، زهراء ناجي (2018). المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية، مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية، المجلد 107، العدد 24، الصفحات 670-682.

15- عجيلة، حنان (2013). فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة

الاقتصادية، (دراسة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

16- العرفي، فتحي موسى (2018). مدى إدراك هيئة التدريس في الجامعات الليبية بأهمية

المحاسبة الجنائية وضرورة اضافتها لمناهج التعليم العالي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة

بنغازي، بنغازي، ليبيا.

17- عليمات، طارق رشيد (2016). دور تطبيق المحاسبة القضائية في الشركات الصناعية

المساهمة الأردنية في الحد من التهرب الضريبي - (من وجهة نظر المحاسبين القانونيين

الأردنيين)، (دراسة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

18- غنيم، محمود (2014). نحو إطار متكامل لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف

الغش في البيئة المصرية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بنها، مصر.

19- الكبيسي، عبد الستار (2011). «المحاسبة القضائية ضرورة المساهمة في حل المنازعات

بصورة عادلة»، ندوة علمية حول المحاسبة القضائية جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، قطر.

20- الكبيسي، عبد الستار (2016). «واقع المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء، (دراسة

ميدانية استطلاعية في الأردن»، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 12، العدد 1، الصفحات

21- المدحجي، محمد (2010). «أهمية التشريعات والمعايير التخطيطية في الحفاظ على البيئة

الحضرية»، مجلة العلوم والتكنولوجيا، المجلد 15، العدد 2، الصفحات 3-18.

22- منصر، جمال (2015). مسؤولية مراقب الحسابات في الكشف عن الغش والاختفاء في القوائم

المالي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الوادي، الجزائر.

23- الهنيني، إيمان أحمد، وسلامة، رأفت سلامة (2018). «دور المحاسبة القضائية في الحد من

أساليب الإحتيال المالي في الأردن»، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 3،

الصفحات 87-101.

* قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Akkeren, Jeanette Van, Buckby, Sherrena & MacKenzie, Kim (2013). A Metamorphosis of the Traditional Accounting: An Insight into Forensic Accounting Services in Australia, *Pacific Accounting Review ISSN*, Volume 25 Number 2, Pages 188-216.
- 2- Bhasin, Madan (2007). *Forensic Accounting: A New Paradigm for Niche Consulting the Chartered Accountant*, (Unpublished master's thesis), University Utara Malaysia, Malaysia.
- 3- Blessing, Ijeoma Ngozi (2015). Empirical Analysis on the Use of Forensic Accounting Techniques in Curbing Creative Accounting, *The International Journal of Economics, Commerce and Management*, Volume 3, Number 1, Pages 1-15.
- 4- Crumpley, D. Larry, Heitger, Lester E. & Smith, G. Stevenson (2017). *Forensic and Investigative Accounting*, (8th Edition), Lake County, Illinois, United States: CCH Inc.
- 5- Davis, Charles, Farrell, Ramona & Ogilby, Suzanne (2010). *Characteristics and Skills of the Forensic Accountant*, California State University, Sacramento, United States.
- 6- Enofe, Augustine, Omagbon, Patrick & Ehigior, F. I. (2015). Forensic Audit and Corporate Fraud Department of Accounting, *IIARD International Journal of Economics and Business Management*, Volume 1, Number 7, Pages 1-10.
- 7- Golden, Thomas W. (2011). *A Guide to Forensic Accounting Investigation*, (2nd Edition), Hoboken, New Jersey, United States: Wiley.

- 8- Gray, Dahlia (2008). Forensic Accounting and Auditing: Compared and Contrasted to Traditional Accounting and Auditing, ***The American Journal of Business Education***, Volume 1, Number 2, Pages 115-126.
- 9- Gujarati, Damodar N. & Porter, Dawn C. (2008). ***Basic Econometrics***, (5th Edition), New York City, United States: McGraw-Hill Education.
- 10- Herbert, Snyder (2011). Forensic Accounting Fieldwork, Media and Exercises Project, ***Journal of Forensic and Investigative Accounting***, Volume 4, Number 1, Pages 294-307.
- 11- John, Akinyomi Oiadele (2004). The Forensic Accountant & Corporate Fraud Reduction, ***International Journal of Management and Enterprise Development***, Volume 7, Number 4, Pages 75-79.
- 12- Kaur, Supreet (2014). Financial Forensics: Way to Abate Corruption, ***Sai Om Journal of Commerce and Management***, Volume 1, Number 5, Pages 4-8.
- 13- Kranacher, Mary-jo & Riley, Richard (2019). ***Forensic Accounting and Fraud Examination***, (2nd Edition), Hoboken, New Jersey, United States: Wiley.
- 14- Mckittrick, Chris (2009). Forensic Accounting it's Broader Than You Think and Can Help Your Organization. ***Journal of Forensic Accounting***, Volume 1, Number 1, Pages 3-4.
- 15- Messmer, Max (2004). Exploring Options in Forensic Accounting, ***National Public Accountant***, Volume 5, Number 3, Pages 19-20.
- 16- Ogochukwu, Joseph (2013). An Empirical Analysis of Forensic Accounting and Financial Fraud in Nigeria, ***African Journal of Social Sciences***, Volume 3, Number 4, Pages 112-121.

- 17- Okoye, Emmanuel Ikechukwu (2009). Forensic Accounting in Developing Economies Problems and Prospects, ***Advanced Research Journal***, Number 1, Pages 1-13.
- 18- Owojori, Anthony Adekunle & Asaolu, T.O. (2009). The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World, ***European Journal of Scientific Research***, Volume 29, Number 2, Pages 183-187.
- 19- Oyedokun, Godwin Emmanuel (2015). Integrity of Financial Statements and Forensic Accounting Techniques in Internal Control of Business Organizations, ***Journal of Forensic Accounting & Fraud Investigation***, Volume 4, Pages 19-47.
- 20- Prabowo, Hendi Yogi (2013). Better, Faster, Smarter Developing a Blueprint for Creating Forensic Accountants, ***Journal of Money Laundering Control***, Volume 16, Number 4, Pages 353-378.
- 21- Rasmussen, Derk G. & Leauanae, Joseph L. (2005). Expert Witness Qualifications and Selection, ***Journal of Financial Crime***, Volume 12, Number 2, Pages 165-171.
- 22- Rokosu, Samuel F. Johnson (2015). Integrating Forensic Accounting Core Competency into the Study of Accounting - Case of Nigeria Tertiary Institutions, ***Academic Journal of Economic Studies, Faculty of Finance***, Volume 1, Number 3, Pages 38-64.
- 23- Sani, Armayau, Ibrahim, Saifullahi shehu & Sule, Safiyanu (2019). The Effect of Forensic Accounting Investigation in Detecting Financial Fraud: A Study in Nigeria, ***International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences***, Volume 9, Number 2, Pages 545–553.

- 24- Sekaran, Uma & Bougie, Roger (2016). ***Research Methods for Business: A Skill Building Approach***, (7th Edition), Hoboken, New Jersey, United States: Wiley.
- 25- Singleton, Tommie W. (2010). ***Fraud Auditing and Forensic Accounting***, (4th Edition) Hoboken, New Jersey, United States: Wiley.
- 26- Sorunke, Olukayode Abayomi (2018). Forensic Accounting Investigation Techniques and Successful Prosecution of Corruption Cases in Nigeria, ***International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences***, Volume 8, Number 3, Pages 37-44.
- 27- Ted Ibex, J.W & Grippo, Frank J. (2008). Forensic Accounting: Should it Be a Required Course for Accounting Majors, ***The Journal of Applied Business Research***, Volume 24, Number 1, Pages 129-136.
- 28- Weygandt, Jerry, J., Kimmel, Paul, D. & Kieso, Donald, E. (2018). ***Accounting Principles***, (13th Edition), Hoboken, New Jersey, United States: Wiley.
- 29- Yadav, Sudhir & Yadav, Sushama (2013). Forensic Accounting: A New Dynamic Approach to Investigate Fraud Cases, ***International Journal of Multidisciplinary Management Studies***, Volume 3, Number 7, Pages 1-9.

* المراجع الإلكترونية

- 1- Cantoria, Ciel (2010). «**Financial Statement Audit vs. Forensic Accounting**», (On-Line), Available: <http://www.brighthub.com/office/finance/articles/81471.aspx>.
- 2- Ziegenfuss, Douglas (2003). «**Forensic Accountants: Hot Old Profession**», (On-Line), Available: [www.odu.edu/ao/instdv/quest/ Forens](http://www.odu.edu/ao/instdv/quest/Forens).

الملحقات

ملحق رقم (1) أداة الدراسة (الاستبانة)

ملحق رقم (2) قائمة بأسماء السادة محكمي أداة الدراسة (الاستبانة)

ملحق رقم (3) مخرجات برنامج التحليل الإحصائي



ملحق رقم (1) أداة الدراسة (الاستبانة)

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث مصطفى عبدالسلام محمد سعيد الحياي بإجراء دراسة ميدانية بعنوان: "مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية"، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة.

لذا، فإنني أرجو تعاونكم في التكرم بالإجابة عن فقرات الاستبانة المرفقة، وذلك بوضع في المكان المناسب مقابل كل فقرة، حسب درجة اتفاقك مع مضمون الفقرة إشارة إشارة (✓)، علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير

* الجزء الأول - معلومات العامة

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (✓)

1- العمر:

- | | |
|---|---|
| ☐ 20 - أقل من 30 سنة | ☐ 30 - أقل من 40 سنة |
| ☐ 40 - أقل من 50 سنة | ☐ 50 سنة فأكثر |

2- المؤهل العلمي:

- | | |
|--------------------------------------|------------------------------------|
| ☐ دبلوم متوسط | ☐ بكالوريوس |
| ☐ ماجستير | ☐ دكتوراة |

3- الخبرة كمحقق قانوني:

- | | |
|---|--|
| ☐ أقل من 5 سنوات | ☐ 5 - أقل من 10 سنوات |
| ☐ 10 - أقل من 15 سنة | ☐ 15 سنة فأكثر |

4- الخبرة كشاهد خبير في المحكمة:

- | | |
|---|--|
| ☐ أقل من 5 سنوات | ☐ 5 - أقل من 10 سنوات |
| ☐ 10 - أقل من 15 سنة | ☐ 15 سنة فأكثر |

5- هل أنت مسجل كشاهد خبير في المحكمة؟

- | | |
|------------------------------|-----------------------------|
| ☐ نعم | ☐ لا |
|------------------------------|-----------------------------|

6- هل تحمل شهادة مهنية؟

- | | |
|------------------------------|-----------------------------|
| ☐ نعم | ☐ لا |
|------------------------------|-----------------------------|

في حال الإجابة (نعم)، أذكر نوع الشهادة

* الجزء الثاني

فيما يلي مجموعة من العبارات خاصة "بمقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية"،

يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة ووضع إشارة (✓) في المكان الذي يعبر عن وجهة نظرك بعد

قراءة العبارات الآتية:

المحور الأول: توفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة					
الرقم	مضمون الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
1-	يعتمد المحاسب الجنائي على الإجراءات التحليلية بتطبيق أسلوب المقارنات لفض النزاعات المالية بعدالة.				
2-	يقوم المحاسب الجنائي بالفحص المادي لأدلة الاثبات كالجرد الفعلي في النزاعات المالية التي تتطلب ذلك الفحص.				
3-	يتأكد المحاسب الجنائي من متانة نظام الرقابة الداخلي للشركة لفض النزاعات الجنائية بعدالة.				
4-	يعتمد المحاسب الجنائي على برامج الكمبيوتر المصممة للتوصل إلى الأدلة اللازمة لفض النزاعات في الدعاوي الجنائية.				
5-	يقوم المحاسب الجنائي بمراجعة المراسلات اليدوية والإلكترونية لاكتشاف الثغرات غير القانونية إن وجدت.				
6-	يستخدم المحاسب الجنائي المصادقات من طرف ثالث كقرائن لتأكيد رأيه لفض النزاعات في الدعاوي الجنائية.				
7-	يحدد المحاسب الجنائي الأنماط والعلاقات الموجودة في البيانات لاستنتاج العلاقات بين المتغيرات في الدعاوي الجنائية.				
8-	يعتمد المحاسب الجنائي على تمثيل البيانات المالية في خرائط ورسوم بيانية لتسليط الضوء على الأدلة والقرائن الهامة لفض النزاعات المالية بعدالة.				
9-	يتحرى المحاسب الجنائي عن أدلة الاثبات من خلال المراجعة المستمرة للمستندات وفي الحدود المسموح بها قانونياً.				

					10- يقوم المحاسب الجنائي في إجراء المقابلات مع الجهات التي من المتوقع أن تساعد في الوصول إلى أدلة الإثبات اللازمة في فض النزاعات الجنائية.
					11- يعتمد المحاسب الجنائي على الأساليب الإحصائية ومنها أسلوب العينات للتأكد من خلو البيانات المالية المستخدمة في الدعاوي الجنائية من الأخطاء والتحريفات.
					12- يستخدم المحاسب الجنائي تحليل النسب المالية للتأكد من عدم وجود بنود غير اعتيادية في البيانات المالية تساعد في اكتشاف البيانات الهامة وغير المؤكدة في الدعاوي الجنائية.
					13- يعتمد المحاسب الجنائي على نماذج التنبؤ للتأكد من تقدير النتائج التي يتوجب الحصول عليها في البيانات المالية كأدلة في فض النزاعات في الدعاوي الجنائية.
					14- يعتمد المحاسب الجنائي على الذكاء الفطري في اكتشاف الانحرافات في البيانات المالية التي يتم جمعها والمتعلقة بالنزاع الجنائي.
					15- يستخدم المحاسب الجنائي البرامج الحاسوبية المصممة لاسترداد البيانات المالية التي تساعد في الوصول إلى أدلة لفض النزاعات المالية.

المحور الثاني: تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائي بالمؤهلات العلمية والعملية اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة

الرقم	مضمون الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	يتوفر لدى المحاسب الجنائي شهادات مهنية من منظمات عالمية أو محلية للقيام بواجبات المهنة المطلوبة لفض الشكاوى والادعاءات المقدمة.					
2-	يخضع المحاسب الجنائي إلى امتحانات مهنية تمكنه من مزاولة المهنة.					
3-	لدى المحاسب الجنائي المعارف المحاسبية من تحليل وتقنين أدلة الإثبات لتأييد رأيه في الدعاوي الجنائية.					
4-	المحاسب الجنائي يلم بالمعارف الجنائية اللازمة للسير في إجراءات التقاضي وحل القضايا المالية في المحاكم.					
5-	المحاسب الجنائي يلم بمتطلبات وإرشادات المعايير المحاسبية الدولية لتقديم الأدلة اللازمة لدعم رأيه في حل الدعاوي الجنائية.					
6-	يتوفر لدى المحاسب الجنائي الخبرة العملية الكافية لفحص نظام الرقابة الداخلي وتحديد نقاط القوة والضعف فيه بما يعزز موقفه القانوني.					

					7- يتوفر لدى المحاسب الجنائي خبرات تدقيق الحسابات الكافية واللازمة في حالة تقديم المدقق القانوني تقرير غير مقنع في النزاعات الجنائية.
					8- يتوفر لدى المحاسب الجنائي خبرات استشارية كافية لتقديم الاستشارات اللازمة للقضاة في النزاعات المالية.
					9- يخضع المحاسب الجنائي لدورات تدريبية متعلقة في الإجراءات القانونية وأدلة الإثبات القاطعة.
					10- المحاسب الجنائي يلم بالقوانين والتشريعات التجارية ذات الصلة بالدعاوي الجنائية ذات الطابع المالي.
					11- يتوفر لدى المحاسب الجنائي الخبرات المحاسبية الكافية لاكتشاف الأخطاء والتجاوزات في القضايا المالية.
					12- يتوفر لدى المحاسب الجنائي خبرات عملية في مجال المحاسبة الجنائية تمكنه من القيام في المهام المطلوبة منه.

المحور الثالث: تمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب الجنائية بالمهارات اللازمة لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني

الرقم	مضمون الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	المحاسب الجنائي يمتلك مهارات فحص واكتشاف الأدلة الإلكترونية في فض النزاعات الجنائية في بيئة الأعمال الإلكترونية.					
2-	المحاسب الجنائي يمتلك مهارات التحقيق في النزاعات الجنائية وتقديم الرأي والاستشارات الجنائية.					
3-	يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارة التفكير الانتقادي لتمييز الفصل في النزاعات المالية التي تنطوي على حالات الغش والتلاعب.					
4-	يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات التحليل المنظم للحقائق لتشكيل رأي فني محايد في النزاعات الجنائية.					
5-	المحاسب الجنائي يتمتع بمهارات التقصي واستقصاء الأدلة المحاسبية في النزاعات المالية.					
6-	المحاسب الجنائي يتمتع في مهارات استخدام البرامج الحاسوبية في النزاعات المالية الإلكترونية وقرصنة الأنترنت والمعلومات.					

					7- يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات تقييم الأصول والأضرار التي تنطوي عليها القضايا ذات الطبيعة المالية.
					8- يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات التعامل مع أدوات الصيرفة الإلكترونية لفض النزاعات المالية التي يكون المصرف طرف فيها.
					9- يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات إعداد التقرير عن المهمة المكلف بها مدعم بالأدلة القانونية الكافية والتي تعزز قراره.
					10- يتمتع المحاسب الجنائي بمهارات تحليل دوافع الأطراف المحركة للنزاع القانوني.
					11- المحاسب الجنائي يمتلك مهارات الاتصال الشفوية والكتابية والتي تمكنه من الدفاع عن الأدلة الثبوتية في الدعاوي الجنائية.
					12- يتوفر لدى المحاسب الجنائي المهارات المحاسبية التي تؤهله على فحص الوثائق والمستندات والأدلة القانونية اللازمة لفض النزاعات بعدالة.
					13- يتوفر لدى المحاسب الجنائي مهارات التحكيم لفض النزاعات المالية التي لا تزال محل خلاف بين الأطراف المتنازعة.

المحور الرابع: هل تتوفر بيئة تنظيمية وتشريعية في المحاسبة الجنائية لفض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني

الرقم	مضمون الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	يعمل المحاسب الجنائي كطرف محايد ومستقل عن الأطراف المتنازعة وبما يعزز من دوره كشاهد خبير في المحاكم.					
2-	المحاسب الجنائي يعمل في بيئة أعمال إلكترونية مما يتطلب منه استخدام تكنولوجيا المعلومات في فض النزاعات الجنائية.					
3-	المحاسب الجنائي يعمل في بيئة تتسم بالتعاون والمشاركة وبحيث يتم اطلاعه على جميع المستندات والوثائق للتأكد من حصوله على كامل الأدلة والبيانات اللازمة لفض النزاعات المالية بعدالة.					
4-	المحاسب الجنائي يعمل في بيئة تتسم بعدالة القضاء ونزاهته مما يمكنه من فض النزاعات المالية بعدالة.					

					المحاسب الجنائي يعمل في بيئة تلتزم الدولة بها بدورها في القيام بالإصلاحات اللازمة لتحقيق الشفافية والمساءلة اللازمة لفض النزاعات ذات الطابع المالي.	-5
					يعمل المحاسب الجنائي ضمن قوانين وتشريعات تضمن حماية المال الخاص والعام وبما يحفظ الحقوق وتحقيق العدالة في الدعاوي الجنائية.	-6
					يعمل المحاسب الجنائي في بيئة تتصف بقيام المدقق الحسابات بدورة في إبداء رأيه بعدالة ونزاهة مما يساعده على فض النزاعات المالية بعدالة.	-7
					تعليمات هيئة الأوراق المالية تضمن الدور التنظيمي والرقابي في السوق المالي وتنظم قضايا الاستثمار الداخلي والخارجي وبما يساعد المحاسب الجنائي في فض النزاعات ذات الطابع المالي.	-8
					تقوم جمعية مدققي الحسابات الأردنية بدورها في تنظيم مزاوله مهنة التدقيق الخارجي وحماية استقلالية المدقق الخارجي وبما يهيئ البيئة المناسبة للمحاسب الجنائي في فض النزاعات المالية.	-9
					تتسم إجراءات سير القضايا القانونية بالوضوح والبساطة وبما يساعد المحاسب الجنائي في فض النزاعات المالية بعدالة.	-10
					تتسم البيئة التي يعمل بها المحاسب الجنائي بالإصلاحات الاقتصادية المستمرة وخاصة في مجال القضاء وبما يساعد على فض النزاعات المالية بعدالة.	-11

ملحق رقم (2) قائمة بأسماء السادة محكمي أداة الدراسة (الاستبانة)

الرقم	أسم المحكم	الرتبة العلمية	التخصص	مكان العمل
1	خليل إبراهيم الدليمي	أستاذ دكتور	المحاسبة	جامعة إربد الأهلية
2	محمد ابراهيم النوايسة	أستاذ مشارك	المحاسبة	جامعة الزيتونة الأردنية
3	أسامة سميح شعبان	أستاذ مشارك	المحاسبة	جامعة الزيتونة الأردنية
4	أسامة عبد المنعم عبد الجبار	أستاذ مشارك	المحاسبة	جامعة جرش
5	عبد الله أحمد الدعاس	أستاذ مشارك	المحاسبة	جامعة الشرق الأوسط
6	علي مصطفى المقابلة	أستاذ مشارك	المحاسبة	جامعة إربد الأهلية
7	إبراهيم يوسف العبادي	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة جرش
8	محمد علقم	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة البترا

ملحق رقم (3) مخرجات برنامج التحليل الإحصائي

Frequencies

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:17:27
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES=age edlevel experaudit exper q5 q6 q6a /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

Statistics								
		age	edlevel	Experaud it	exper	q5	q6	q6a
N	Valid	124	124	124	124	124	124	104
	Missing	0	0	0	0	0	0	20

Frequency Table

Age					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	28	22.6	22.6	22.6
	2.00	24	19.4	19.4	41.9
	3.00	20	16.1	16.1	58.1
	4.00	52	41.9	41.9	100.0
	Total	124	100.0	100.0	

Edlevel					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2.00	96	77.4	77.4	77.4
	3.00	20	16.1	16.1	93.5
	4.00	8	6.5	6.5	100.0
	Total	124	100.0	100.0	

Experaudit					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	32	25.8	25.8	25.8
	2.00	16	12.9	12.9	38.7
	3.00	12	9.7	9.7	48.4
	4.00	64	51.6	51.6	100.0
	Total	124	100.0	100.0	

Exper					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	72	58.1	58.1	58.1
	2.00	20	16.1	16.1	74.2
	3.00	12	9.7	9.7	83.9
	4.00	20	16.1	16.1	100.0
	Total	124	100.0	100.0	

Q5					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	84	67.7	67.7	67.7
	2.00	40	32.3	32.3	100.0
	Total	124	100.0	100.0	

Q6					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	20	16.1	16.1	16.1
	2.00	104	83.9	83.9	100.0
	Total	124	100.0	100.0	

Q6a					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Jacpa	80	64.5	76.9	76.9
	CPA	20	16.1	19.2	96.2
	ACCA	4	3.2	3.8	100.0
	Total	104	83.9	100.0	
Missing	System	20	16.1		
Total		124	100.0		

Descriptives

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:18:00
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 a11 a12 a13 a14 a15 A /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	124	2.00	5.00	4.0968	.82066
a2	124	3.00	5.00	4.3548	.60073
a3	124	2.00	5.00	4.1935	.74000
a4	124	1.00	5.00	4.0000	.84584
a5	124	3.00	5.00	4.2661	.57182
a6	124	3.00	5.00	4.3306	.53680
a7	124	3.00	5.00	4.1371	.56070
a8	124	2.00	5.00	3.6855	.94022
a9	124	3.00	5.00	4.2581	.56842
a10	124	3.00	5.00	4.3226	.53417
a11	124	2.00	5.00	4.2258	.75265
a12	124	2.00	5.00	4.2903	.77328
a13	124	2.00	5.00	3.6774	.93312
a14	124	2.00	5.00	3.8065	.86181
a15	124	2.00	5.00	4.1290	.83586
A	124	3.27	5.00	4.1183	.46320
Valid N (listwise)	124				

Descriptives

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:18:11
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 a11 a12 a13 a14 a15 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX /SORT=MEAN (D).
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a2	124	3.00	5.00	4.3548	.60073
a6	124	3.00	5.00	4.3306	.53680
a10	124	3.00	5.00	4.3226	.53417
a12	124	2.00	5.00	4.2903	.77328
a5	124	3.00	5.00	4.2661	.57182
a9	124	3.00	5.00	4.2581	.56842
a11	124	2.00	5.00	4.2258	.75265
a3	124	2.00	5.00	4.1935	.74000
a7	124	3.00	5.00	4.1371	.56070
a15	124	2.00	5.00	4.1290	.83586
a1	124	2.00	5.00	4.0968	.82066
a4	124	1.00	5.00	4.0000	.84584
a14	124	2.00	5.00	3.8065	.86181
a8	124	2.00	5.00	3.6855	.94022
a13	124	2.00	5.00	3.6774	.93312
Valid N (listwise)	124				

Descriptives

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:26:01
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10 b11 b12 B /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b1	124	3.00	5.00	4.2661	.67606
b2	124	1.00	5.00	3.9677	.97059
b3	124	3.00	5.00	4.3871	.65902
b4	124	2.00	5.00	4.1290	.79600
b5	124	3.00	5.00	4.4194	.61283
b6	124	3.00	5.00	4.3629	.65437
b7	124	3.00	5.00	4.3548	.65262
b8	124	3.00	5.00	4.2903	.63469
b9	124	3.00	5.00	4.0645	.71842
b10	124	3.00	5.00	4.1935	.69467
b11	124	3.00	5.00	4.3226	.59193
b12	124	3.00	5.00	4.2581	.67319
B	124	3.00	5.00	4.2513	.49180
Valid N (listwise)	124				

Descriptives

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:26:10
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10 b11 b12 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX /SORT=MEAN (D).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b5	124	3.00	5.00	4.4194	.61283
b3	124	3.00	5.00	4.3871	.65902
b6	124	3.00	5.00	4.3629	.65437
b7	124	3.00	5.00	4.3548	.65262
b11	124	3.00	5.00	4.3226	.59193
b8	124	3.00	5.00	4.2903	.63469
b1	124	3.00	5.00	4.2661	.67606
b12	124	3.00	5.00	4.2581	.67319
b10	124	3.00	5.00	4.1935	.69467
b4	124	2.00	5.00	4.1290	.79600
b9	124	3.00	5.00	4.0645	.71842
b2	124	1.00	5.00	3.9677	.97059
Valid N (listwise)	124				

Descriptives

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:27:32
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10 c11 c12 c13 C /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c1	124	1.00	5.00	3.5081	1.16519
c2	124	1.00	5.00	3.5887	1.20980
c3	124	1.00	5.00	3.6855	1.19869
c4	124	1.00	5.00	4.0242	.89682
c5	124	1.00	5.00	4.1532	.75487
c6	124	1.00	5.00	3.3548	1.37453
c7	124	1.00	5.00	3.8629	1.20524
c8	124	2.00	5.00	3.5806	.98027
c9	124	2.00	5.00	4.2177	.79183
c10	124	1.00	5.00	3.8145	1.06203
c11	124	1.00	5.00	3.7258	1.30875
c12	124	1.00	5.00	3.8629	1.26449
c13	124	1.00	5.00	3.4677	1.18552
C	124	1.82	5.00	3.7742	.89692
Valid N (listwise)	124				

Descriptives

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:27:51
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10 c11 c12 c13 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX /SORT=MEAN (D).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c9	124	2.00	5.00	4.2177	.79183
c5	124	1.00	5.00	4.1532	.75487
c4	124	1.00	5.00	4.0242	.89682
c7	124	1.00	5.00	3.8629	1.20524
c12	124	1.00	5.00	3.8629	1.26449
c10	124	1.00	5.00	3.8145	1.06203
c11	124	1.00	5.00	3.7258	1.30875
c3	124	1.00	5.00	3.6855	1.19869
c2	124	1.00	5.00	3.5887	1.20980
c8	124	2.00	5.00	3.5806	.98027
c1	124	1.00	5.00	3.5081	1.16519
c13	124	1.00	5.00	3.4677	1.18552
c6	124	1.00	5.00	3.3548	1.37453
Valid N (listwise)	124				

Descriptives

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:28:13
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=d1 d2 d3 d4 d5 d6 d7 d8 d9 d10 d11 D /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
d1	124	1.00	5.00	4.0323	1.28110
d2	124	1.00	5.00	3.7742	1.09573
d3	124	1.00	5.00	3.5645	1.23131
d4	124	2.00	5.00	4.1048	.90902
d5	124	2.00	5.00	4.1694	.71819
d6	124	1.00	5.00	3.8065	1.27947
d7	124	1.00	5.00	3.9274	1.09078
d8	124	2.00	5.00	3.9032	.99934
d9	124	2.00	5.00	4.2097	.79913
d10	124	1.00	5.00	3.9839	1.11154
d11	124	1.00	5.00	3.5806	1.33189
D	124	1.82	5.00	3.9142	.85109
Valid N (listwise)	124				

Descriptives

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:28:25
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=d1 d2 d3 d4 d5 d6 d7 d8 d9 d10 d11 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX /SORT=MEAN (D).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
d9	124	2.00	5.00	4.2097	.79913
d5	124	2.00	5.00	4.1694	.71819
d4	124	2.00	5.00	4.1048	.90902
d1	124	1.00	5.00	4.0323	1.28110
d10	124	1.00	5.00	3.9839	1.11154
d7	124	1.00	5.00	3.9274	1.09078
d8	124	2.00	5.00	3.9032	.99934
d6	124	1.00	5.00	3.8065	1.27947
d2	124	1.00	5.00	3.7742	1.09573
d11	124	1.00	5.00	3.5806	1.33189
d3	124	1.00	5.00	3.5645	1.23131
Valid N (listwise)	124				

Descriptives

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:29:25
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=A B C D TOTAL /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX KURTOSIS SKEWNESS.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

Descriptive Statistics							
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error
A	124	3.27	5.00	4.1183	.46320	.366	.217
B	124	3.00	5.00	4.2513	.49180	-.668	.217
C	124	1.82	5.00	3.7742	.89692	-.898	.217
D	124	1.82	5.00	3.9142	.85109	-.817	.217
TOTAL	124	2.71	5.00	4.0136	.53876	.124	.217
Valid N (listwise)	124						

Reliability

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:29:43
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 a11 a12 a13 a14 a15 /SCALE ('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.03
	Elapsed Time	00:00:00.02

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	124	100.0
	Excluded^a	0	.0
	Total	124	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.890	15

Reliability

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:29:55
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10 b11 b12 /SCALE ('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	124	100.0
	Excluded^a	0	.0
	Total	124	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.906	12

Reliability

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:30:09
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10 c11 c12 c13 /SCALE ('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	124	100.0
	Excluded^a	0	.0
	Total	124	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.962	13

Reliability

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:30:24
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=d1 d2 d3 d4 d5 d6 d7 d8 d9 d10 d11 /SCALE ('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	124	100.0
	Excluded^a	0	.0
	Total	124	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.935	11

Reliability

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:31:12
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 a7 a8 a9 a10 a11 a12 a13 a14 a15 b1 b2 b3 b4 b5 b6 b7 b8 b9 b10 b11 b12 c1 c2 c3 c4 c5 c6 c7 c8 c9 c10 c11 c12 c13 d1 d2 d3 d4 d5 d6 d7 d8 d9 d10 d11 /SCALE ('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	124	100.0
	Excluded^a	0	.0
	Total	124	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.961	51

T-Test

Notes		
Output Created		04-JUN-2020 22:31:18
Comments		
Input	Data	C:\Users\Lenovo\Desktop\ Mustafa Hayali.sav
	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	124
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
Syntax		T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=TOTAL A B C D /CRITERIA=CI (.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
TOTAL	124	4.0136	.53876	.04838
A	124	4.1183	.46320	.04160
B	124	4.2513	.49180	.04417
C	124	3.7742	.89692	.08055
D	124	3.9142	.85109	.07643

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
TOTAL	20.950	123	.000	1.01360	.9178	1.1094
A	26.884	123	.000	1.11828	1.0359	1.2006
B	28.333	123	.000	1.25134	1.1639	1.3388
C	9.612	123	.000	.77419	.6148	.9336
D	11.962	123	.000	.91422	.7629	1.0655